

نموذج مقترح للتقرير والإفصاح الاختياري
عن الأصول غير الملموسة في الشركات المصرية

د. ثناء محمد إبراهيم طعيمة

كلية التجارة - جامعة بنها

قسم المحاسبة

نموذج مقترح للتقرير والإفصاح الاختياري
عن الأصول غير الملموسة في الشركات المصرية
د. ثناء محمد إبراهيم طعيمة
كلية التجارة - جامعة بنها
قسم المحاسبة

ملخص:

لقد أصبح ضرورياً وهاماً توفير معلومات للأطراف المستفيدة عن العوامل الحاسمة التي تؤثر على قيمة المنشأة قبل اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار والقروض، وذلك نظراً للتغيرات التي حدثت في الاقتصاد واعتماده على المعرفة، حيث تحولت طريقة خلق القيمة للمنشأة من الأصول المادية التقليدية إلى المعرفة غير الملموسة. ولذلك زادت أهمية التقرير والإفصاح عن الأصول غير الملموسة لتوفير معلومات لأصحاب المصالح تشرح أسباب الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمنشأة. وباتت الشفافية الكاملة في الإفصاح عن الأصول غير الملموسة من العوامل الهامة التي تؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المنشورة لأصحاب المصالح الخارجية. ويتطلب ذلك وضع إطار شامل للإفصاح عن معلومات الأصول غير الملموسة ودراسة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري عن هذه الأصول. واقترحت الباحثة نموذج للإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة يعتمد على سلسلة القيمة بالتكامل مع خريطة أو مؤشر خلق القيمة مع اختبار العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري. وتبين من نتائج البحث ومن خلال الدراسة الميدانية على عينة من الشركات المصرية كثيفة الأصول غير الملموسة والمقيدة في بورصة الأوراق المالية في مصر وكبيرة الحجم قبول النموذج المقترح للإفصاح عن الأصول غير الملموسة وأن العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة هي حجم الشركة، نوع الصناعة، عمر الشركة، تركيز الملكية، حوكمة الشركات، معدل السعر/ القيمة الدفترية والتسجيل في بورصة أجنبية وأنه توجد علاقات إيجابية بين هذه العوامل ومستوى الإفصاح الاختياري فيما عدا تركيز الملكية توجد علاقة سلبية، أما تطبيق معايير محاسبة دولية/ المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فالعلاقة غير واضحة وغير دالة إحصائياً.

١- الإطار العام للبحث:

مقدمة:

إن زيادة اعتماد الشركات على الأصول غير الملموسة في ظل الاقتصاد الجديد والتغير السريع في قيمة الأصول أدى إلى وجود حاجة ملحة لقياس قيمة هذه الأصول وتوفير المزيد من المعلومات المتعلقة بها للمستخدمين من خارج المنشأة وذلك لمساعدتهم على التحديد السليم لقيمة منشآت الأعمال ولمساعدة الإدارة على التعامل بكفاءة وفعالية مع المصادر الجديدة لتحقيق الثروة والدخل في ظل الاقتصاد الجديد (Kossovskey, 2002).

ويرى (Chatzkel, 2003) أن زيادة نسبة قيمة الأصول غير الملموسة إلى قيمة المنشأة في ظل بيئة الأعمال اليوم، يدعو إلى إعادة التفكير في كيفية إدارة تلك الأصول وطرق قياس قيمتها وتوصيل المعلومات المفيدة عنها إلى كل من الإدارة الداخلية والمستثمرين الخارجيين لمساعدتهم على اتخاذ القرارات؛ فأحد أسباب الانهيارات المالية التي شهدتها الأسواق المالية الأمريكية لأسهم بعض الشركات كثيفة المعرفة وعلى رأسها شركة إنرون للطاقة، يتمثل في عدم وجود معايير وقواعد محاسبية متفق عليها تساعد على التقييم السليم للأصول غير الملموسة التي تمتلكها هذه الشركات وتعمل على توصيل المعلومات عنها للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين، فغياب تلك القواعد والإرشادات جعل الإدارة تتلاعب في قيمة تلك الأصول بغية تحقيق أهدافها.

مما سبق، تتضح أهمية التقرير والإفصاح عن الأصول غير الملموسة لتوفير معلومات للأطراف المستفيدة منها عن طريق الإفصاح، ويرى (Tsai et al., 2012) أنه من الضروري والأهم أن يتفهم المستثمرون والمقرضون العوامل الحرجة التي تؤثر على قيمة المنشأة قبل إتخاذ قراراتهم بخصوص الاستثمار والقروض. نظراً لاعتماد الاقتصاد على المعرفة - حيث تحولت طريقة خلق القيمة للمنشأة من الأصول المادية التقليدية إلى المعرفة غير الملموسة Intangible Knowledge، وعلى ذلك لا بد من الاهتمام بعملية تقييم الأصول غير الملموسة والإفصاح عنها، ويعتبر هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي يتم تناولها على نطاق واسع في الاقتصاد في المستقبل.

مشكلة البحث:

نظراً لأنه في ظل الاقتصاد الجديد قد تغير هيكل المنظمات واستجابت للتغير في أساسيات خلق القيمة للشركة بسبب الدور الذي تلعبه الأصول غير الملموسة التي تم قبولها على نطاق واسع الآن، كمحركات رئيسية لقيمة الشركة والنمو في معظم القطاعات الاقتصادية (Upton, 2001). فإنه على الرغم من التحول تجاه الاهتمام بالأصول غير الملموسة، فإن مقاييس نظام المحاسبة التقليدي تهتم بقيمة الأصول المادية والمالية ولا تقدم تقييم كامل للموارد غير المالية (Cordazza, 2011) ولتفادي

القصور فى نظام المحاسبة التقليدى، تقوم المنشآت بالإفصاح اختيارياً عن المعلومات المتعلقة بالأصول غير الملموسة. هذا الإفصاح الاختيارى يعوض مستوى عدم كفاية المعلومات المتاحة للجمهور ولكل المستفيدين من هذه المعلومات عن هذه الموارد التى تعتبر محل اهتمام المستثمرين فى الأسواق المالية، والتي قد تخلق عدم تماثل المعلومات وتكلفة مرتفعة لرأس المال خصوصاً بالنسبة للشركات التى تعتمد على الأصول غير الملموسة بدرجة كثيفة (Blair & Wallman, 2001).

وبسبب قلة القواعد والارشادات التى توجه الشركات نحو كيفية التقرير عن الأصول غير الملموسة سواء فى أى من معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS) أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الأمريكية U.S.GAAP أو معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣)، ولأن إهتمام دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات (مركز المديرين المصرى، ٢٠١١) بمبدأ الشفافية والإفصاح جاء مجملأ وغير واضحاً، ولم يتطرق إلا إلى ضرورة أن تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً يضم القوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التى قد تهم المساهمين أو أصحاب المصالح الآخرين كما جاء فى الفقرة (١١-٦-٥) واهتمت بعض الفقرات بالإفصاح عن عناصر قد تتعلق بالأصول غير الملموسة، على سبيل المثال فى الفقرة (٨-٦-٥) أوصت بأن يتم الإفصاح عن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية.

وفى الفقرة (٩-٦-٥) يراعى الإعلان عن ما تنوى الشركة القيام به من تطوير او تغيير فى حجم العمالة أو تدريبها وبرامجها للرعاية الصحية. وفى الفقرة (١٠-٦-٥) أوصت بضرورة ربط الشركة بالمجتمع المحيط بها ومن تتعامل معهم من موردين أو عملاء علاقة تقوم على المصادقية والحرص على تحقيق المصالح المشتركة. ومن ذلك يتضح أن هذه الفقرات إهتمت بالإفصاح عن رأس المال البشرى وجزء من رأس المال الهيكلى ورأس مال العلاقات، وأوضحت حدود هذا الإفصاح بأن لا يمس سرية المعلومات المالية والتجارية والمركز التنافسى للشركة.

كما أوضح المؤشر المصرى لمسئولية الشركات (مركز المديرين المصرى، ٢٠١١) الذى يقوم بتقييم الشركات على أساس ما تقوم بالإفصاح عنه من معلومات إلى الجمهور من خلال التقارير السنوية، والموقع الإلكتروني للشركة أو ما ترسله من معلومات إلى البورصة المصرية؛ أنه من ضمن المجالات التى يتم الإفصاح عنها حقوق العاملين بما فيها من برامج التطوير الوظيفى، القواعد المتعلقة بالرعاية الصحية، الخ. وهو ما يتعلق برأس المال البشرى. كما يتطلب الإفصاح عن العملاء والمنتج.

كل هذا يتطلب وضع إطار شامل للإفصاح عن كل مكونات الأصول غير الملموسة للإرتقاء بعملية الإفصاح إلى المستوى العالمى والتنافسية المتغيرة باستمرار ومقابلة متطلبات الإفصاح بواسطة المعايير الدولية والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة المصرية، وكذلك قواعد ومعايير

حوكمة الشركات وما يتطلبه المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ولزيادة ملاءمة قيمة المعلومات المطلوبة بواسطة الفئات المختلفة لاتخاذ قراراتهم وإحكام رقابة إدارة هذا المورد الهام من موارد الشركة ومحرك أساسى لتحسين وزيادة قيمة الشركة. ويرى (Cormier et al., 2005) أنه على الرغم من الاهتمام الشديد على المستويين الأكاديمى ومنشآت الأعمال بقضية وضع إطار مفاهيمى لمحددات الإفصاح، فما زالت القضية قائمة ومحيرة وتحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث، مما دفع الباحثة للاهتمام بهذا الموضوع.

وأشارت العديد من الدراسات (Jenkins and Upton, 2001; Upton, 2001; Lev & Jarowin, 1999) إلى أن أطر التقارير المالية التقليدية لا تتضمن كثيراً من محركات القيمة للأصول غير الملموسة، على الرغم من أن أهمية وضرورة مثل هذه الأصول فى خلق واستمرار القيمة قد تم الاتفاق عليه على النطاق الواسع؛ وقد يرجع ذلك إلى الطبيعة "غير المادية" للأصول غير الملموسة وما يترتب عليها من عدم تأكد مرتبط بالمنافع المستقبلية الناتجة عنها.

ببساطة، يمكن التأكيد على أن الشفافية الكاملة فى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة سوف تؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المنشورة لأصحاب المصالح الخارجية (Kang & Gray, 2011) ونظراً لأنه لم تتم دراسة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختيارى عن معلومات الأصول غير الملموسة فى الشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية ولندرة الدراسات التى تناولت ممارسات الإفصاح الاختيارى عن الأصول غير الملموسة فى الشركات المصرية، وحاجة الشركات إلى إطار شامل للإفصاح خصوصاً فى الظروف الحالية وما تتطلبه المنافسة العالمية من ضرورة تحسين مستوى الإفصاح، جاء اهتمام الباحثة بالتعرف على مستوى الإفصاح الاختيارى عن الأصول غير الملموسة فى بيئة الشركات المصرية وأولويات الاهتمام بعناصر الأصول غير الملموسة مع محاولة اقتراح إطار شامل يسهم فى الإفصاح الاختيارى عنها بالاستعانة بنموذج لم يتم استخدامه من قبل فى بيئة الشركات فى مصر ويعتمد على لوحة قياس سلسلة القيمة لـ (Lev, 2001) مع محاولة تطويره، لتوفير نوع من الملاءمة والمصداقية والموضوعية فى المعلومات المتوفرة عنه وأيضاً إمكانية استخدامه فى المقارنة بين الشركات المتماثلة فى نوع النشاط. هذا بالإضافة إلى قيام الباحثة بدراسة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختيارى مما يساعد فى التعرف على العوامل الهامة التى تؤدي إلى تحسين التقرير والإفصاح عن الأصول غير الملموسة من خلال تطوير دليل الإفصاح المبني على أساس لوحة سلسلة القيمة لفحص إمكانية تطبيقه فى التقرير والإفصاح عن الأصول غير الملموسة فى الشركات المصرية ومدى ممارسات الإفصاح الاختيارى فيها.

يتمثل السؤال البحثى الأساسى فى فحص مدى الإفصاح الاختيارى عن معلومات الأصول غير الملموسة للشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية، كثيفة الأصول غير الملموسة وكبيرة الحجم، مع اختبار العوامل التى تؤثر على مستوى الإفصاح الاختيارى.

أهمية البحث:

يعتبر موضوع البحث من الموضوعات الهامة والحديثة التى تهتم بها العديد من الدراسات فى الوقت الحالى خصوصاً على المستوى الدولى، نظراً لتقييم الأصول غير الملموسة فى القوائم المالية بأقل من قيمتها الحقيقية وظهور فجوة هائلة بين القيمة السوقية لصافى أصول المنشأة وقيمتها الدفترية على الرغم من أهميتها المتزايدة لزيادة قيمة المنشأة.

وعلى ذلك تتبع أهمية هذا الموضوع من ندرة البحوث التى تناولت موضوع التقرير والإفصاح الاختيارى عن الأصول غير الملموسة ودراسة العوامل الممكنة التى تؤثر عليه فى الشركات المصرية وعدم وجود إطار واضح ومحدد لهذا الإفصاح وتوفير نموذج يفيد الشركات فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم والمساهمة فى جذب الاستثمار الأجنبى. هذا بالإضافة إلى توفير معلومات لمساعدة الإدارة على التعامل بكفاءة وفاعلية مع هذه الموارد غير الملموسة لخلق الثروة والدخل.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج المتكامل الذى يجمع بين الإطار النظرى والتطبيق العملى، فهذا المنهج يحقق مزايا عديدة منها:

- تحقيق العمق باستخدام المنهج التاريخى وذلك من خلال قيام الباحثة باستعراض الدراسات السابقة التى اهتمت بموضوع البحث.
- الشمول باستخدام المنهج الوصفى التحليلى والذى يشمل طريقة المسح باستخدام إستمارة استقصاء وتجميع آراء المستقصى منهم للتعرف على إمكانية تطبيق النموذج المقترح.
- استخدام أساليب وأدوات التحليل الإحصائى.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الأساسى للبحث فى تطوير وتحسين طرق التقرير والإفصاح الاختيارى عن الأصول غير الملموسة، بعمل إطار مقترح للإفصاح الاختيارى عن هذه الأصول يعتمد على مؤشر لسلسلة القيمة بالتكامل مع خريطة خلق القيمة، هذا بالإضافة إلى دراسة وفحص العوامل التى تؤثر على مستوى الإفصاح الاختيارى بهدف اقتراح نموذج يفيد فى توفير معلومات ذات درجة من الموثوقية والملاءمة ويمكن الاعتماد عليها فى المقارنة بين الشركات المتشابهة فى نوع النشاط وبذلك تتوفر معلومات للمستثمرين والمقرضين تفيدهم فى اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالاستثمار والائتمان وتساهم فى جذب رأس المال الأجنبى، كما تعيد الإدارة فى إدارة وتنمية الرقابة على الأصول غير الملموسة.

تنظيم البحث:

يتم تنظيم الجزء الباقي من البحث كما يلي:

٢- تعريف وتصنيف الأصول غير الملموسة.

٣- أهمية قياس والإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.

١/٣ أهمية قياس الأصول غير الملموسة.

٢/٣ أهمية الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.

٣/٣ أسباب ضعف مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.

٤- الدراسات السابقة.

٥- تصميم النموذج المقترح.

١/٥ وصف النموذج المقترح.

٢/٥ تطوير الفروض.

٣/٥ وصف المتغيرات.

١/٣/٥ المتغير التابع.

٢/٣/٥ المتغيرات المستقلة.

٦- الدراسة الميدانية.

١/٦ مجتمع الدراسة والعينة.

٢/٦ أداة البحث وجمع البيانات.

٣/٦ التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج اختبار فروض البحث.

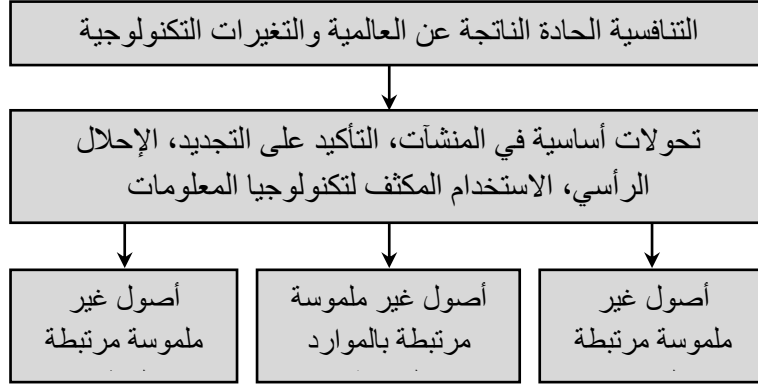
٧- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

٢- تعريف وتصنيف الأصول غير الملموسة:

يمكن القول أن الثورة من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة من السهل الآن فهمها حيث أنه وفقاً للدراسة المنشورة حالياً يمكن رؤية أن أهمية الأصول غير الملموسة في زيادة مستمرة: ففي عام ١٩٧٨ كانت الأصول غير الملموسة تشكل ٥% من الأصول؛ وفي عام ١٩٩٨ كانت الأصول غير الملموسة تشكل ٧٢% من الأصول؛ والآن، من ٧٥-٨٥% من الأصول أصول غير ملموسة (Ciprian et al., 2012).

وترجع معظم التغيرات الحالية إلى الإحلال الرأسي Vertical Disintegration (معظم الأجزاء للعمليات الانتاجية من مصادر خارجية) وإلى التجديد المستمر Permanent Innovation. وتشكل الأصول غير الملموسة المحددات الأساسية للعاملين الآتيين: الإحلال الرأسي تحقق من خلال إحلال الأصول غير الملموسة (مثل قنوات التوزيع التي تعتمد على الانترنت) محل الأصول الملموسة،

والتجديد المستمر من خلال الاستثمارات المتدفقة في الأصول غير الملموسة. ولقد شرح (Lev, 2003) هذا الإطار السابق في الشكل الآتي:



شكل (١): دورة الأصول غير الملموسة

المصدر: (Lev, 2003)

تعريف رأس المال الفكري:

في الحقيقة فإن رأس المال الفكري ليس بمصطلح جديد فهو يوجد من اللحظة التي يبني فيها البائع علاقة جيدة مع العميل. وفي الكتابات المهمة بهذا الموضوع نقابل كلا المصطلحين: رأس المال الفكري والأصول غير الملموسة يعنيان نفس الشيء، فقد أوضح (Sveiby, 1997) أن الأصول غير الملموسة مجموعة الأصول على أساس المعرفة. ويرى (Lev, 2001) أن العناصر غير الملموسة Intangibles وأصول المعرفة Knowledge Assets ورأس المال الفكري Intellectual Capital يمكن استخدامها بنفس الشيء وكلها تشير إلى نفس الشيء؛ وترى الباحثة أن هذا مقبولاً من حيث السمات التي تتسم بها كل منها ولكن يمكن التفرقة عند التصنيف، حيث أن رأس المال الفكري يشمل تلك الأصول غير الملموسة "الخفية" "hidden" والتي لا تنعكس في القوائم المالية وهذا سيتم توضيحه في التحليل التالي.

وفي الاقتصاد الجديد، يعتبر رأس المال الفكري العامل الحاسم في تنافسية الشركة وتحقيق القيمة طويلة الأجل، فما هو رأس المال الفكري؟ يرى (Sullivan, 2001) أن رأس المال الفكري هو مجموع الأفكار، الاستثمارات، التكنولوجيا، المعرفة العامة، برامج الكمبيوتر الجاهزة، الخطط، أساليب تشغيل البيانات، العمليات، الابتكار وإعلام الشركة، يمكن فهم رأس المال الفكري بسهولة بالمعرفة التي تتحول إلى منافع.

ولقد عرف (Edwinsson and Malone, 1999) رأس المال الفكري بأنه تملك المعرفة، الخبرات المطبقة، التكنولوجيا التنظيمية، العلاقات مع العملاء، والمهارات المهنية التي تعطي ميزة تنافسية في السوق.

وعرف (Nevado and Lopez, 2002) رأس المال الفكري بالأصول الكلية للمنشأة حتى ولو لم تنعكس في القوائم المالية التقليدية، والتي تولد أو سوف تولد قيمة للشركة في المستقبل، نتيجة للعوائد المرتبطة برأس المال البشري والهيكلية: المقدر على التجديد، علاقات العملاء، جودة العمليات، المنتجات والخدمات، رأس المال الثقافي والاتصالات، الذي يسمح للشركة أو المنظمة أن تأخذ أفضل ميزة من الفرص التي تولد منافع مستقبلية.

ومن المفاهيم التي حازت قبولاً نسبياً، تعريف (Stewart, 1997) الذي عرف رأس المال الفكري بحزمة المعرفة المفيدة، والتي تتكون من العناصر التالية: العمليات التنظيمية، التكنولوجيا، براءات الاختراع، مهارات العاملين والمعلومات عن العملاء والموردين وحاملي الأسهم.

وللتعرف على ما إذا كان يوجد فرق بين تعريف الأصول غير الملموسة ورأس المال الفكري، يتطلب الأمر الرجوع إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) (IAS 38) الخاص بالأصول غير الملموسة ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المحاسبة عن أصول غير ملموسة: الأصل غير الملموس "أصل ذا طبيعة غير نقدية قابل للتحديد وليس له وجود مادي ويحتفظ به للاستخدام في الإنتاج أو لتوفير السلع أو الخدمات أو للتأجير للغير أو للأغراض الإدارية" ويعد أصلاً عندما: أ- تتحكم فيه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، ب- يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

تصنيفات الأصول غير الملموسة:

قدم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) تصنيفاً للأصول غير الملموسة أكثر تحديداً واتساقاً مع التقارير المالية يتكون من سبع مجموعات هي: الأصول على أساس- التكنولوجيا، الأصول على أساس- العمل، الأصول على أساس- التعاقد، الأصول على أساس- التنظيم والأصول على أساس- العقود القانونية.

ويرى (Seetharaman et al., 2002) أن الأعمال والاقتصاد في القرن الواحد والعشرين تتركز في الاستثمار في المعلومات، تكنولوجيا المعلومات، والتجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت، البرمجيات، وبراءات الاختراع، العلامات التجارية الماركات، حقوق التأليف، البحوث والتطوير، اختراق في تقنية المنتجات، العولمة، التوسع والانتشار عالمياً، وقواعد بيانات العملاء على مستوى العالم والانترنت، وهذه كلها معلومات ورأس مال فكري وأصول غير ملموسة.

وقام (Nomen, 2005) بتصنيف الأصول غير الملموسة وفقاً لمنفعتها إلى:

- أصول غير ملموسة بمنافع فريدة، مفضلة، لا يمكن استبدالها.
- أصول غير ملموسة يمكن استبدالها (باستخدام أصل آخر).
- والتصنيف الثاني يقسم الأصول غير الملموسة إلى:
- أصول غير ملموسة يمكن تحديدها (يمكن فصلها) ويمكن الرقابة عليها.

ويشير رأس المال البشري إلى معرفة الأفراد، المهارات والتدريب، المهارات والإبداع، المهارة، مواقف العاملين، قدرة الأفراد على التعلم والتحفيز، قيم الشركة، الثقافة والفلسفة، كل هذه العناصر تتضمن في رأس المال البشري.

ويمكن وصف رأس المال الهيكلي بالبنية التحتية التي تتحد لتدعم وتؤهل رأس المال البشري وتمكن قوة العمل في الشركة من التطوير (البرامج، قاعدة البيانات، الهيكل التنظيمي، براءات الاختراع، العلامات التجارية)، قوائم العملاء، علاقات العملاء - الشركة، العمليات التنظيمية، الإدارة، الإنتاج والتسويق.

وتعرض الباحثة لتصنيفات إضافية لرأس المال الفكري وردت لبعض الكتاب:

١ - (Stewart, 1997):

يتكون رأس المال الفكري من رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي ورأس مال العملاء. وتتبع أهمية رأس المال البشري من القدرات التي يمتلكها الموظفون في الابتكار والابداع في كل من المنتجات أو الخدمات التي تقدم لأول مرة أو تطوير ما هو موجود منها.

ويتضمن رأس المال الهيكلي جميع المعارف المملوكة للمنشأة وتظل باقية فيها ويمكن تطويرها ومشاركة الآخرين فيها مثل ثقافة المنظمة، الهيكل التنظيمي للمنشأة، الاختراعات، وقواعد البيانات والمعلومات، والعمليات والإجراءات المتصلة بالمنشأة، أما رأس مال العملاء الذي يشترك مع رأس المال البشري في عدم ملكية المنشأة له رغم أهميته القصوى في نجاح أي منشأة، ويرتبط بالعلاقات مع العملاء، حصة المنشأة في السوق، مدى رضا العميل وولاءه، ومعدل ربحية العميل.

٢ - (Eustac et al., 1999):

يتم تصنيف رأس المال الفكري إلى:

- أصول غير ملموسة: وهي أصول يقابلها حقوق ملكية يمكن أن يتم تبادلها والاحتفاظ بها والتأمين عليها مثل التراخيص والامتيازات وحقوق الطبع وبراءات الاختراع والعلامات والماركات والتصميمات وحق المعرفة وأسرار التجارة وهذا النوع من الأصول يمكن تقييمه بموضوعية.
- كفاءات غير ملموسة: وتشير إلى العوامل المميزة للمنشأة عن منافسيها مثل: كفاءة الابتكار، كفاءة هيكلية، كفاءة في السوق، والموارد البشرية.

٣ - (Sveiby, 2001):

يقوم هذا التصنيف على تقسيم رأس المال الفكري إلى:

- كفاءة العاملين Competence وتشمل مستوى التعليم والخبرة التي يمتلكها الموظفين في المنشأة وتساهم في إضافة قيمة جديدة لأصول المنشأة الملموسة وغير الملموسة.

- الهيكل الداخلي Internal Structure ويتضمن ثقافة المنشأة وشكلها القانوني والإدارة، والنظم، والبرامج الجاهزة.
- الهيكل الخارجي External Structure ويشمل العلاقات مع كل من العملاء والموردين والعلامة التجارية الخاصة بالمنشأة، بالإضافة إلى السمعة التي تتمتع بها المنشآت بين المنافسين.

٤- (Brooking, 2000):

- يقسم رأس المال الفكري إلى أربعة عناصر هي:
- أصول السوق Market Assets وتتضمن جميع الجوانب غير الملموسة والمرتبطة بالسوق مثل الماركات والعملاء، ومنافذ التوزيع.
- الأصول البشرية Human Assets وتتمثل في الخبرات المتراكمة وقدرات الابتكار وحل المشاكل، ومؤشرات عن مدى قدرة الأفراد على الأداء في مواقف معينة مثل العمل ضمن مجموعة أو العمل تحت ضغوط معينة.
- أصول البنية التحتية Infrastructure Assets وتشمل العناصر التي تحدد طريقة عمل المنشأة مثل ثقافة المنشأة وطرق تقييم الخطة، ونظام الإدارة وهيكلها المالي، وقواعد بيانات العملاء، ونظم الاتصال.
- أصول الملكية الفكرية Intellectual Property Assets وتتألف من العلاقات التجارية، والأسرار التجارية، وبراءات الاختراع، وحقوق التصميم وأسرار العمل.

٥- (Edvinsson, 2000):

- هذا النموذج يربط بين عناصر رأس المال الفكري وعملية خلق القيمة ويتضمن رأس المال الفكري على المكونات الرئيسية الأربعة الآتية:
- رأس المال البشري يشمل حق المعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة.
- رأس المال الهيكلي ويرتبط بالبنية التحتية للمنشأة وتشمل البنية المادية كالمباني والحاسبات الإلكترونية، والبنية الغير ملموسة مثل عمر المنشأة وثقافتها وإدارتها.
- أصول المنشأة: ويقصد بها رأس المال الهيكلي الذي تستخدمه المنشأة لخلق القيمة في عملياتها التجارية مثل تسهيلات التشغيل، وشبكات التوزيع.
- الملكية الفكرية وتتضمن جميع الأصول الفكرية التي تملكها المنشأة وتم حمايتها قانونياً.
- ووفقاً لنموذج سكانديا (Edvinsson and Malone, 1999) تم تقسيم رأس المال الفكري إلى:
- رأس المال البشري.
- رأس المال الهيكلي.

- رأس مال العملاء.
- رأس المال التنظيمي.
- رأس مال التجديد.
- رأس مال العمليات.

٦- (الخيال، ٢٠٠٥):

يرى أن رأس المال الفكري عبارة عن مزيج من المهارات والمعارف والخبرات والعلاقات وأسرار العمل وقدرات الابتكار وحل المشاكل وما ينتج من تفاعلها والتي تتحكم بها المنشأة في لحظة معينة وتساهم في إضافة قيمة مادية لها، وتبني التقسيم الذي وضعه (Stewart, 1996) إلى ثلاثة عناصر رئيسية تتألف من رأس المال الهيكلي (رأس المال الداخلي)، رأس مال العملاء (رأس المال الخارجي)، ورأس المال البشري وذلك لأنه يتسم بالوضوح وسهولة تتبع العناصر المكونة لتقسيماته.

وأوضحت دراسة (Ciprian et al., 2012) مقارنة بين بعض النماذج المختلفة لتصنيف رأس

المال الفكري كما في جدول رقم (١):

جدول (١) تصنيف الأصول غير الملموسة وفقاً لنماذج القياس الموضحة

بطاقة الأداء المتوازن	مستكشف سكانديا	نموذج Intellect	مراقب الأصول غير الملموسة	تكنولوجيا Broker	Meritum
١- جانب التعليم - التدريب والتطوير.	١- رأس المال البشري.	١- رأس المال البشري.	١- مهارات العاملين.	١- الأصول المرتبطة بالأفراد.	١- رأس المال البشري.
٢- جانب العمليات الداخلية.	٢- رأس المال الهيكلي. أ- رأس المال التنظيمي. - التجديد. - العمليات. ب- رأس مال العملاء.	٢- رأس المال الهيكلي.	٢- الهيكل الداخلي.	٢- الأصول المرتبطة بالبنية التحتية.	٢- رأس المال الهيكلي.
٣- جانب العملاء		٣- رأس مال العلاقات.	٣- الهيكل الخارجي.	٣- الأصول المرتبطة بالملكية الفكرية.	٣- رأس مال العلاقات.
٤- الجانب المالي.				٤- أصول السوق.	

المصدر: (Ciprian et al., 2012)

ويلاحظ من هذا التلخيص أن معظم الكتاب أشاروا إلى تصنيفات رأس المال الفكري بنفس المجموعات في معظم الأحيان، البشري، الهيكلي والعلاقات ولكن مع اختلاف المسميات وفي بعض الأحيان لا تتضمن نفس البنود. كل النماذج لا تعين قيمة مالية إلى رأس المال الفكري ولكن الجانب المالي يتضمن فقط في نموذج بطاقة الأداء المتوازن.

ويبحث (Nevado & Lopez, 2002) في اقتراح نموذج أساسي لقياس رأس المال الفكري، ويرى أنه لا توجد أهمية من تحديد القيمة الدقيقة لرأس المال الفكري ولكن المهم هو أن نتعرف على تطوره بوسائل التقدير؛ وعلى ذلك فقد قسم الأصول غير الملموسة إلى قسمين: الأصول غير الملموسة المنظورة والأصول غير الملموسة الخفية. كما قام بتقسيم الأصول غير الملموسة الخفية أو رأس المال الفكري إلى ثلاثة عناصر أساسية:

- رأس المال البشري.
- رأس المال الهيكلي.
- رأس مال غير محدد.

ويوضح جدول (٢) مكونات رأس المال الفكري وفقاً لتصنيف (Nevado and Lopez, 2002):

جدول (٢) مكونات رأس المال الفكري

مكونات رأس المال الفكري	الأصول غير الملموسة التي تعتبر جزء من مكونات رأس المال الفكري	مجموعة المؤشرات
رأس المال البشري	<ul style="list-style-type: none"> - نظام الدفع. - نظام التعاقد. - المناخ الاجتماعي. - التدريب. - التحفيز. - مرونة الشركة. 	<ul style="list-style-type: none"> - الدفع. - التوقيت. - المساعدات الاجتماعية. - الاختلال الوظيفي المهني. - التدريب. - الرضا والحوافز. - الإنتاجية. - معدل الدوران الخارجي (الاستقالات). - معدل الدوران الداخلي (ترقيات).
رأس مال العمليات، المنتجات والخدمات.	<ul style="list-style-type: none"> - نظام الجودة، العمليات، توكيد المنتجات والخدمات. 	<ul style="list-style-type: none"> - تكاليف المنع والتقييم. - تكاليف - عدم الجودة. - تكنولوجيا المعلومات.
رأس المال التجاري	<ul style="list-style-type: none"> - محفظة العملاء. - رضا وولاء محفظة العملاء. - حالة محفظة الموردين. 	<ul style="list-style-type: none"> - حصة السوق. - رضا العملاء. - جودة الموردين.
رأس مال الاتصالات	<ul style="list-style-type: none"> - التسويق. - الوسائل المحتملة للتعاقد. 	<ul style="list-style-type: none"> - مصروفات تسويق المنتجات. - التوزيع. - الوسائط المحتملة.
رأس مال التطوير -	<ul style="list-style-type: none"> - الاستثمارات في التكنولوجيات 	<ul style="list-style-type: none"> - البحوث - التطوير.

التجديد	الجديدة. - الاستثمارات في المنتجات الجديدة والخدمات. - الاستثمارات في تحسين نظام المعلومات. - الكفاءة Competence.	- الإنتاجية. - معدل الدوران الداخلي.
رأس مال غير محدد	- الأصول غير الملموسة التي لم تؤخذ في الحسبان في رأس المال الفكري السابق.	- مؤشرات أخرى لم تؤخذ سابقاً.

المصدر: (Nevado & Lopez, 2002)

ويرى (Marr & Chatzkel, 2004) أنه لا بد من تحديد أسباب القياس التي قد تكون استراتيجية وتعني إدخال عناصر رأس المال الفكري في منظومة التخطيط الاستراتيجي للمنشأة، وقد تكون لأغراض التأثير على السلوك بقصد توجيه سلوك العاملين في المنشأة نحو زيادة قيمة رأس المال الفكري، وقد يكون بقصد إضفاء الشرعية الخارجية وهي تحديد قيمة لعناصر رأس المال الفكري للأطراف الخارجية المهمة بالمنشأة.

وتتفق الباحثة مع وجهتي النظر للدراسيتين السابقتين في أنه ليس من الهام بذل كثير من الوقت والجهد في تحديد القيمة الدقيقة لرأس المال الفكري ولكن من الهام وضع قيمة له تساهم في إدخاله ضمن منظومة التخطيط الاستراتيجي وتوجيه نظر القوة البشرية العاملة في المنشأة إلى قيمته وأهميته بالنسبة لنجاح المنشأة واستمرارها والمحافظة على ميزتها التنافسية، هذا بالإضافة إلى إظهاره ضمن التقارير للأطراف الخارجية لتوفير معلومات ملائمة لإتخاذ قراراتهم وعدم تضليلهم، وهذا كله يساعد في إدارة ورقابة وتطوير رأس المال الفكري (كنز المنشأة). وفي رأي الباحثة أن هذا كله ينعكس على تصنيف الأصول غير الملموسة إلى أصول غير ملموسة منظورة وأصول غير ملموسة خفية (مخباة).

ولقد أوضح (Shaikh, 2004) أنه في الممارسات المحاسبية الحالية تعتبر عناصر رأس المال الفكري جزء من الأصول غير الملموسة للمنشأة إلا أنه يوجد بعض العناصر الأخرى التي لا يتم احتوائها والتقرير عنها، وذلك على الرغم من أهميتها ودورها الحيوي والفعال في تحقيق الأرباح (مثل العلاقات مع العملاء والأنظمة الإدارية). وتتفق دراسة Shaikh مع دراسة Nevado & Lopez في أن رأس المال الفكري جزء من الأصول غير الملموسة ولكن يرى (Nevado & Lopez) أن الأصول غير الملموسة الخفية وهي رأس المال الفكري لا يمكن تحديدها ولا يمكن الرقابة عليها ولكن تتفق الباحثة مع رأي Shaikh في أن بعض عناصر رأس المال الفكري لا يتم احتوائها والتقرير عنها وأنه لا بد من قياس جميع عناصر رأس المال الفكري وتحديد الطرق الملائمة لذلك وترى الباحثة أيضاً أنه

يوجد جزء من رأس المال الفكري غير محدد وتظهر أهمية هذا الجزء في الفترات المستقبلية نظراً للتقدم التكنولوجي الهائل وتقدم المعارف باستمرار ولقدرة العقل البشري على الابتكار وباستمرار فستظهر عناصر أخرى ومكونات جديدة لرأس المال الفكري.

من التحليل السابق، اتضح أنه لا يوجد تعريف واضح ومحدد لرأس المال الفكري وكذلك لا يوجد اتفاق على تصنيفاته، كثرت المحاولات واجتهد الكتاب في التعرف على ماهية رأس المال الفكري ومكوناته نظراً لأهميته المتزايدة.

وترى الباحثة أنه يمكن التعرف على ماهية رأس المال الفكري من خلال أنه يمثل: "مجمع المعارف والتكنولوجيا وكنز المنشأة الذي يولد لها مجموعة من القيم (اقتصادية، إنسانية، إجتماعية، سياسية، بيئية... إلخ) بما يتوفر لديها من رأس مال بشري، رأس مال هيكلية وكلها تؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة.

وعلى ذلك فإن الباحثة تتفق مع تصنيف نموذج (Edvinsson, 2000) وبماثله نموذج (Edvinsson and Malone, 1999) الذي يربط بين عناصر رأس المال الفكري وعملية خلق القيمة والذي فيه يتضمن رأس المال الفكري على رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلية، وأصول المنشأة وملكيته الفكرية وتتفاعل مكونات رأس المال الفكري داخلياً فهي متداخلة ومرتبطة ومعتمدة على بعضها البعض مما ينتج عنه خلق قيمة مضافة للمنشأة وأنه لا بد من التركيز على تحليل وفهم العلاقات المتداخلة لأنها حجر الزاوية في تحديد مؤشرات القياس الصحيحة لهذه المكونات وبالتالي استخدامها في رقابة وإدارة رأس المال الفكري، حيث أن هذا التوبيع يتوافق مع الإطار المقترح للإفصاح عن الأصول غير الملموسة والمعتمد على دليل سلسلة القيمة لـ (Lev, 2001)، كما تتفق على إضافة رأس المال غير المحدد والذي يشتمل على أصول غير ملموسة غير متضمنة في المكونات السابقة.

خلاصة القول، أن رأس المال الفكري مصطلح له تعاريف مختلفة ولكن معظم هذه التعاريف تجتمع على أنه أصل غير ملموس لا ينعكس في القوائم المالية الحالية، يشتمل على المعرفة، الخبرة، والقوة الفكرية للعاملين، والمعرفة المتراكمة في قواعد البيانات للمنظمة، في الأنظمة، في العمليات، في الثقافة والفلسفة، وتدار كل هذه العناصر من أجل الحصول على المنتجات والخدمات بهدف جني ثمار المنافع. ورأس المال الفكري يشتمل على أصول غير ملموسة وموارد يمكن استخدامها بواسطة التنظيم لخلق القيمة بتحويلها إلى عمليات، منتجات وخدمات جديدة، وتوجد العديد من المنشآت تعتمد على الأصول غير الملموسة لتحقيق منافع وكسب ميزة تنافسية ولكن القوائم المالية الحالية لا تشتمل على المحددات الأساسية للقيمة التي تحكم الاقتصاد الجديد. ويقترح أن المنشآت يجب أن تعوض ذلك عن طريق توسيع التقرير ليشمل معلومات عن الأصول غير الملموسة، وخصوصاً التقرير غير المالي. هذا

التقرير سيقوم بتوصيل وتبليغ الوضع الاقتصادي للشركة إلى الأطراف المهمة بها وذلك من خلال رسالة إضافية (فرعية أو منفصلة) بالمعلومات الإضافية الملائمة لتعكس القيمة الحقيقية للشركة.

٣- أهمية قياس والإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة:

١/٣ أهمية قياس الأصول غير الملموسة:

يرى (Ramnan, 2004) أن الدافع الرئيسي لقياس رأس المال الفكري يتمثل في الاعتراف بالأصول الخفية والعمل على تطويرها وتنميتها والحفاظ عليها لتحقيق أهداف المنشأة المتعلقة بالاستمرار في مزاوله أعمالها والقدرة على الصمود في مواجهة المنافسة الشرسة التي تشهدها بيئة الأعمال اليوم، تتمثل منافع قياس ر. م الفكري فيما يلي:

١) الحصول على رؤية كاملة وواضحة عما تمتلكه منشآت الأعمال من أصول غير ملموسة وتحديد قيمتها بما يساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات الرشيدة.

٢) القدرة على الاستمرار في الرقابة على قيمة هذه الأصول والعمل على تنميتها وإدارتها بكفاءة وفاعلية.

٣) العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بتوجيهها نحو الاستثمار في أهم عناصر تحقيق الثروة والدخل.

٤) الربط بين عناصر الأصول غير الملموسة وأهداف المنشأة الاستراتيجية للعمل على تحقيق تلك الأهداف.

تهدف جميع طرق القياس غير المالية إلى توفير عدد من النسب والمؤشرات لكل مجموعة من مجموعات رأس المال الفكري وإن اختلفت فيما بينها في عدد ونوعية هذه المؤشرات، وعلى الرغم من أن هذه الطرق تعتبر خطوة مبدئية على طريق الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأصول غير الملموسة المطورة داخلياً إلا أنه يعاب عليها صعوبة إجراء المقارنات من خلالها، كما وأنها لا توفر إلا بيانات كمية ووصفية يصعب من خلالها التنبؤ بالقيمة المالية لما تمتلكه منشآت الأعمال من أصول غير ملموسة مطورة داخلياً، وبالتالي ستظل الفجوة قائمة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لهذه المنشآت وخاصة في القطاعات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى أن معظم هذه النماذج تخدم الأغراض الداخلية التي تساعد الإدارة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية (أحمد، ٢٠٠٦).

وحيث أن التطبيق الواسع الانتشار لتكنولوجيات المعلومات الجديدة أدى إلى أن أصبحت الأصول غير الملموسة هي المحدد الرئيسي لقيمة الشركة (Lev, 2001). وظهرت تساؤلات عديدة عن القيمة الملائمة Value Relevance للمقاييس المحاسبية التي تنشأ عند المحاسبة عن الأصول غير الملموسة (Lev, 2001; Leve & Zarowin, 1999)، فإن العديد من الدراسات إنتهت إلى أن

ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية قد انخفضت على مدى العقود الحالية، وبالأخص بسبب الزيادة في عدم التقرير عن الأصول غير الملموسة (Lev & Zarowin, 1999).

وهذا يستدعي الالتزام أكثر بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) الذي ينص على ضرورة عرض إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة المصرية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات معينة أو أحداث معينة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي. حالياً، في المجتمع الذي تحدد قيمة الأصول غير الملموسة من ٧٥-٨٥% من القيمة السوقية للشركة، يمكن القول بأن المحاسبة الحالية لا توفر المعلومات الكافية عن الشركة من أجل اتخاذ القرارات طويلة الأجل. حيث أنه وفقاً لنموذج سكانديا فإن القيمة السوقية للشركة تتحدد بعنصرين: رأس المال المالي Financial Capital ورأس المال الفكري Intellectual Capital (Ciprian et al., 2012).

وترى (مرعي، ٢٠٠٤) أن المنشآت تحتاج إلى مزيد من الاستثمار في الأصول المعنوية لأن زيادة القيمة الاقتصادية للمنشأة وثروتها لم تعد تعتمد على ما تقدمه من إنتاج مادي ولكنها أصبحت تعتمد في الأساس على ما تضيفه من أصول معنوية، ولكن تخلو القوائم المالية للمنشآت من هذه الأصول بسبب المعالجات المتشددة لتحديد هذه الأصول وتقدير قيمتها. وعلى ذلك أصبحت القوائم المالية للمنشأة بوضعها الحالي غير قادرة على تحديد الوضع المالي للمنشأة وموقفها المستقبلي لأنها في أغلب الأحيان لا تتضمن جزءاً هاماً وجوهرياً من الأصول وهي الأصول غير الملموسة.

ويؤكد (Amir & Lev, 1996) أن معلومات المحاسبة المالية أصبحت ذات قيمة محدودة للمستثمرين في اتخاذ القرارات وفي تحديد القيمة السوقية للمنشآت وخاصة ذات التقنية العالية والتي تعمل في مجال الخدمات وتستثمر مبالغ كبيرة في عناصر غير ملموسة لم يتم تسجيلها دفترياً كأصول غير ملموسة (تكاليف البحوث والتطوير، الشهرة الداخلية، تطوير علامات تجارية... إلخ)، هذا النوع من الأصول غير الملموسة، على الرغم من أنه يساهم في زيادة القيمة السوقية للمنشأة وأسعار أسهمها، إلا أنه في ظل المعايير المحاسبية المعمول بها في الوقت الحالي، يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة على نطاق ضيق. وعلى ذلك فإن معلومات المحاسبة المالية قد لا تكون مفيدة بدرجة كبيرة في تحديد أسعار أسهم الشركات التي تستثمر مبالغ كبيرة في عناصر غير ملموسة غير مسجلة دفترياً وتخفض قيمة ملاءمة المعلومات المحاسبية كنتيجة لذلك.

٢/٣ أهمية الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة:

الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعناصر رأس المال الفكري من الضرورات الملحة وذلك لمساعدة المستخدمين على تقييم قدرة المنشأة على تطوير وتنمية هذه العناصر حيث يرى البعض أن

نقص المعلومات عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً (رأس المال الفكري) يترتب عليه الكثير من المشكلات تتمثل في الآتي (Marr et al., 2003; Meritum, 2002)

(١) إن عدم توافر المعلومات الملائمة عن الأصول غير الملموسة للاستخدام الداخلي قد ينتج عنه عدم قدرة منشآت الأعمال على استغلال الكثير من الفرص المتاحة أمامها.

(٢) نقص المعلومات المتاحة عن الأصول غير الملموسة قد يترتب عليه المتاجرة الداخلية بتلك المعلومات التي لا تتوفر للمستثمرين الخارجيين، وذلك في حالة استغلال الإدارة للمعلومات المتاحة لديها عن تلك الأصول في تحقيق أرباح غير عادية على حساب غيرهم من أصحاب المصالح.

(٣) عدم توافر المعلومات الكافية عن الأصول غير الملموسة للمحللين الماليين قد يجعل تنبؤاتهم المتعلقة بالأرباح أكثر تفلؤلاً أو أكثر تشاؤماً الأمر الذي سيؤثر في النهاية على قيمة المنشأة السوقية حيث أن قرارات معظم المستثمرين تتوقف على تلك التنبؤات.

(٤) نقص المعلومات المتاحة عن ما تمتلكه منشآت الأعمال من أصول غير ملموسة يترتب عليه زيادة مستوى عدم التأكد المرتبط بأرباحها المستقبلية وهو ما يؤدي إلى تناقص حاد في أسعار الأسهم، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على التمويل اللازم لإجراء المزيد من الاستثمارات.

ويساهم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأصول غير الملموسة فيما يتعلق بتطويرها والحفاظ عليها ومدى مساهمتها في تحقيق قيمة مضافة للمنشأة في تخفيض الآثار المترتبة على المشكلات السابقة، كما يوفر رؤية شاملة عن القيمة الحقيقية للمنشأة وأدائها في المستقبل ومدى قدرتها على تحقيق المزيد من الأرباح بما يفيد الإدارة والمستثمرين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قراراتهم المختلفة (فودة، ٢٠٠٨)، (أحمد، ٢٠٠٦).

وتحتاج أسواق المال التي تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والدولية إليها إلى مستوى مرتفع وملائم من الشفافية وخلق بيئة تتاح فيها المعلومات الملائمة والموثوقة والواضحة وفي توقيت واحد لكافة المتعاملين في السوق وهو الأمر الذي يرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية وبالتالي يحقق أهدافه (حماد، ٢٠٠٦).

٣/٣ أسباب ضعف مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة:

ضعف مستوى الإفصاح عن ر. م الفكري قد يرجع إلى عدم وجود مفهوم واحد واضح ومحدد ومتفق عليه لرأس المال الفكري، إضافة إلى الصعوبات التي قد تكتنف قياسه وعدم وجود إطار عام للإفصاح عنه، فضلاً عن أن إدارة منشآت الأعمال تركز جهودها على تلبية متطلبات المعايير المحاسبية والمتطلبات القانونية للإفصاح عن المعلومات المالية التاريخية في التقارير المالية وتتجنب الإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري وما يرتبط بها من احتمالات مستقبلية لخلق مزيد من التدفقات

النقدية والأرباح خوفاً من المساءلة القانونية من جانب حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح في حالة عدم تحقق التنبؤات المستقبلية (أحمد، ٢٠٠٦).

ويتطلب الأمر في ظل تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات والالتزام بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات ضرورة الإفصاح بشفافية عن كل العمليات والأنشطة والموارد التي تمتلكها الشركات والمؤشرات الدالة على مسئوليتها الاجتماعية (مركز المديرين المصري، ٢٠١١)، ولكن هناك حدود على هذا الإفصاح يتمثل في أن الشركات قد تخشى من إفشاء أسرارها أمام المنافسين بالإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري للحفاظ على ميزتها التنافسية.

وقد يكون ضعف الإفصاح بسبب عدم وجود إلزام على الشركات للإفصاح عن رأس المال الفكري، ولقد اقترح (Grojer & Johanson, 1999) أن يكون هناك إفصاح اختياري عن طريق خطوات معينة لعرض رأس المال الفكري كما يلي:

أ- تستخدم المنظمة مدخل مقاييس الأداء المتوازن مع مؤشرات رأس المال الفكري في قسم منفصل أو ملحق.

ب- تصنيف الأصول غير الملموسة إلى ثلاثة مجموعات: أصول الهيكل الداخلي، أصول الهيكل الخارجي ورأس المال البشري.

ج- تعرض المؤشرات المالية وغير المالية في قسم منفصل.

د- يظل التقرير السنوي التقليدي المحاسبي كما هو بدون تغيير.

وأوضحت دراسة (مرعي، ٢٠٠٤) أن استقصاء واقع التطبيق العملي لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) والمصري رقم (٢٣) فيما يخص العرض والإفصاح عن الأصول غير الملموسة في الشركات المساهمة المصرية يعتبر ضعيفاً حيث حصل على درجة قليل التطبيق. وهذا يدعو إلى التساؤل ويؤكد على ضرورة إيجاد إطار عام تسترشد به الشركات في الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة مع إجراء مزيد من البحوث للتغلب على هذه المشكلة.

ولكن هناك قيد على الإفصاح الاختياري يتمثل في الإفصاح عن الخطط المستقبلية حيث قد يسبب إضراراً على المنشأة نتيجة حصول المنافسين على هذه المعلومات ووضع التدابير المضادة لهذه الخطط (حماد، ٢٠٠٦).

يرتبط الكثيرون (المستثمرون الحاليون والمرقبون والدائنون والمقرضون والعملاء والموردون والجهات الحكومية) بأعمال المنشأة وأدائها، وترتبط قراراتهم بما تقدمه المنشأة من معلومات عادة، ولا بد أن توفر الإدارة الإفصاح العادل عن المعلومات ليتسنى لأصحاب المصالح اتخاذ قراراتهم على أسس رشيدة.

ولقد ذكرت اللجنة العليا لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 2001) أنه ينبغي على الإدارة تبني عملية من خمس نقاط وذلك للوصول إلى إفصاح طوعي ذو جودة عالية، ويتركز الهدف من هذه العملية في الاعتراف والإفصاح عن المعلومات التي تكون مفيدة للمستثمرين بدون التأثير على المركز التنافسي للمنشأة حيث ينبغي على الإدارة القيام بما يلي:

(١) التعريف بمجالات أعمال المنشأة ذات الأهمية لنجاحها، وهي تمثل عوامل النجاح الحاسمة للمنشأة.

(٢) التعريف باستراتيجيات وخطط الإدارة لتخطيط وإدارة هذه العوامل في الماضي ومدى استمرارها في المستقبل.

(٣) التعريف بالمقاييس التي تستخدمها الإدارة لقياس وإدارة تطبيق استراتيجيتها وخططها (مقاييس تشغيل وأداء).

(٤) الأخذ في الاعتبار ما إذا كان الإفصاح الاختياري عن الاستراتيجيات المستقبلية للمنشأة وخططها ومقاييسها تؤثر عكسياً على المركز التنافسي للمنشأة.

(٥) إذا كان الإفصاح ملائماً، فإنه ينبغي تحديد كيفية العرض الاختياري الجيد لهذه المعلومات، والإفصاح عن طبيعة المقاييس المستخدمة وأن يتم ذلك بشكل متماثل من فترة إلى أخرى.

يتركز اهتمام البحث في النقطة الأخيرة وهو ما سعت الباحثة إلى تحقيقه بتطوير الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة بإقتراح إطار شامل متكامل يفيد في توفير معلومات ملائمة لمستخدميها ويشتمل على مقاييس يمكن استخدامها من فترة إلى أخرى.

ويرى (Wang & Claiborne, 2008; Purushothaman et al., 2000; Meek et al., 1995) أن الشركات في الأسواق النامية مشغولة بممارسات الإفصاح الاختياري من أجل المنافسة في الحصول على الأموال بشروط مماثلة للشروط التي تحصل عليها الشركات الأخرى التي تعمل في الاقتصاديات المتقدمة في الأسواق الدولية. الإفصاح الاختياري إفصاح إضافي في الأساس بعيداً عن القوائم المالية، ولا تتطلبه صراحة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP أو المعايير المحاسبية (Wang & Claiborne, 2008; Boesso, 2002) وافترضت الدراسات التي اهتمت بالإفصاح أن المديرين يملكون أفضل معلومات تهم المستثمرون الخارجيون عن الأداء المستقبلي المتوقع لمنشأتهم، ومن ثم فإن الإفصاح الاختياري يرتبط بإنخفاض تكاليف الوكالة، تخفيض تكاليف رأس المال، وتحسين في سعر السوق للأوراق المالية (Botosan, 1997).

ويوضح (مصطفى، ١٩٩١) أن الإفصاح الاختياري يعمل كجهاز غريلة أو فرز ذاتي للمنشآت بهدف تمييز المنشآت ذات الأخبار الطيبة عن تلك المنشآت ذات الأخبار السيئة - فإدارة المنشأة التي لديها معلومات متضمنة قيماً أكبر من تلك المقدرة بواسطة السوق يكون لديها الباعث نحو الإفصاح عن

هذه المعلومات لكي تفضل نفسها عن مجموعة المنشآت ذات الأخبار السيئة، وأنه من الناحية الاجتماعية يمكن السماح للمنشآت بالاحتفاظ ببعض المعلومات، إذا ما سمحت حقيقة الاحتفاظ هذه للإدارة بتوصيل معلومات أخرى أكثر قيمة ومصدقية لأسواق المال في تاريخ لاحق.

لقد أوضحت قائمة المفاهيم رقم (١) لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB أهداف التقارير المالية ومن أهم الأهداف تقديم معلومات للمستخدمين الخارجيين، الذين لا يملكون سلطة الحصول على المعلومات والتي تمكنهم من اتخاذ القرار، وتتمثل أهداف التقارير المالية في تقديم معلومات تفيد في:

- قرارات الاستثمار والائتمان.
 - تقييم توقعات التدفقات النقدية.
 - تقييم أداء المنشأة وقدرتها الكسبية.
 - تحقيق تفسيرات تساعد في فهم المعلومات المدرجة بالتقارير المالية..
- ولتحقيق الهدف الأخير لابد من توافر إيضاحات في التقارير المنشورة غير تلك الإيضاحات التي نصت عليها معايير المحاسبة المالية. وتعتبر الإيضاحات والجداول الإضافية جزءاً هاماً من التقارير المالية (Robert & Walter, 1993).

٤- الدراسات السابقة:

لقد أصبح التقرير عن الأصول غير الملموسة من القضايا الجدلية على المستويين: الأكاديمي والممارسة العملية؛ من ناحية بسبب الفجوة التي تزيد باستمرار بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركات (Beattie, 2005; Brennan, 2001; Sveiby, 1997) ومن ناحية أخرى بسبب الصعوبات المتعلقة بالاعتراف بالأصول غير الملموسة وكيفية التقرير عنها كجزء من القوائم المالية التي تمت مراجعتها أو القوائم المالية الخارجية، وكنتيجة لهذا فإن هذا الموضوع يكاد يكون محور اهتمام معظم المجالات العلمية سواء الأجنبية أو المصرية في السنوات القليلة الماضية.

كما أنه في أوروبا، زاد الاهتمام بهذه الظاهرة بقيام العديد من الدراسات التي تمول بواسطة لجنة أوروبية European Commission التي تشمل "إدارة رأس المال الفكري في أوروبا (٢٠٠٥)" Mobilizing The Intellectual Capital In Europe ومشروع Meritum عام (٢٠٠٢) إرشادات لإدارة والتقرير عن الأصول غير الملموسة - تقرير رأس المال الفكري، اللجنة الأوروبية (Ciprian et al., 2012).

وبينما يوجد القليل من الدراسات التي ركزت على ممارسات تقرير الشركة في الأسواق النامية فإن معظم الدراسات ركزت على ممارسات الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة في معظم الدول المتقدمة في السنوات الحالية (Kang & Gray, 2011) ويعتبر وضع الإفصاح الاختياري في الدول النامية هام لسببين هما: الأول: مع زيادة العولمة، أصبحت أسواق رأس المال في الدول المتقدمة

متاحة للمستثمرين في كل أنحاء العالم، وهؤلاء المستثمرون يحتاجون إلى مزيد من المعلومات الموثوق فيها والملائمة عن الأداء المالي للشركات وأيضاً لا بد أن تتسم المعلومات عن قيمة المنشأة بالشفافية مشتملة على ما تملكه من أصول غير ملموسة. الثاني: بفرض وجود مبادرات للتوافق والانسجام بين الأسواق المتقدمة والأسواق النامية، في الوقت الحالي، فإنه من الضروري فهم ممارسات التقرير المالي في الشركات في الأسواق النامية (الناشئة) مع تحديد العوامل الممكنة Possible Factors، مثل وجود قوانين محاسبية، نوع الصناعة، التسجيل في بورصة الأوراق المالية والتي قد تؤدي إلى اختلاف ممارسات التقرير لتنظيمات الأعمال فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة (Kang & Gray, 2011).
ويلعب توافر المعلومات دوراً مهماً في صناعة القرار، وتقييم الأداء، والمعرفة بظروف الشركات، وتقييم مصداقية الشركات مع من تتعامل معهم. لذلك تعتبر الشفافية والإفصاح في الأمور المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركات (قواعد ومعايير حوكمة الشركات، ٢٠١١).
وتعرض الباحثة في الجزء التالي بعض الدراسات التي اهتمت بالتقرير والإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.

دراسة (Bukh et al., 2000):

لدراسة الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري ودوافعه في الدنمارك وتوصلت إلى أن هناك عوامل داخلية وعوامل خارجية تحفز المنشآت على الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري، من العوامل الداخلية إبراز ما تملكه المنشأة من مصادر بشرية وتنظيمية وما تملكه من المعرفة والمعلومات والبنية التحتية وذلك لخدمة الإدارة، ويركز العامل الخارجي على إظهار ما تقدمه المنشأة من خدمات لعملائها والرعاية والتطوير لموظفيها.

دراسة (Brennan, 2001):

وقامت بفحص مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية لعدد من الشركات الأيرلندية المسجلة في البورصة وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع القيمة السوقية عن الدفترية وتبين ندرة المعلومات المفصحة عنها والمتعلقة برأس المال الفكري ومعظم المعلومات المفصحة عنها وصفية وانتهت إلى أنه لا يوجد الاهتمام الكافي بالإفصاح عنه.

دراسة (Guthrie et al., 2001):

قامت بشرح وتحليل أهمية الأصول غير الملموسة وما ترتب على ذلك من حاجة المستخدمين الخارجيين لمزيد من المعلومات عن رأس المال الفكري وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مؤداها ضعف مستوى الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بصفة عامة في الشركات الأسترالية مقارنة بالشركات

الأوروبية. وأن ٤٠% من المعلومات المفصح عنها تتعلق برأس مال العلاقات مع العملاء والنسبة الباقية مقسمة بالتساوي بين المعلومات المتعلقة بكل من رأس المال البشري ورأس المال الداخلى.

دراسة (Marr et al., 2003):

قامت الدراسة بالتعرف عن أسباب قيام الشركات بقياس رأس المال الفكرى والعائد من عملية القياس. وتوصلت إلى ضرورة القياس والإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال الفكرى لتفادى ما يلى:

- (١) زيادة تكلفة رأس المال نتيجة لعدم ثقة المستثمرين أو المقرضين في مصداقية الشركة.
- (٢) المتاجرة الداخلية بالمعلومات المتعلقة برأس المال الفكرى بسبب قدرة مديري الشركات على استغلال أصحاب المصالح الخارجية.
- (٣) احتمال تقييم الشركات تقيماً خاطئاً.
- (٤) حرمان صغار المستثمرين أو المقرضين من الحصول على معلومات رأس المال الفكرى.

دراسة (Mouritsen & Bernard, 2004):

تناولت قصور التقارير المالية التقليدية عن توفير المعلومات الملائمة عن الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً، وأوضحت أهمية توفير معلومات ملائمة عن هذه الموارد التى تساعد فى خلق تدفقات نقدية مستقبلية لكل من الإدارة والمستخدمين، وعرضت الدراسة ملخص لفائمه رأس المال الفكرى لإحدى شركات التليفون المحمول فى الدنمارك.

دراسة (الخيال، ٢٠٠٥):

هدفت إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال قياس والإفصاح عن رأس المال الفكرى فى التقارير المالية، واقترحت قائمة رأس المال الفكرى التى تتألف من رؤية المنشأة ورسالتها التى ترغب فى تحقيقها.

دراسة (Jams and Rosalind, 2005):

حيث قامت بدراسة مدى الارتباط بين القيمة الخفية (الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للمنشأة) كمقياس تقريبي لقيمة رأس المال الفكرى وبين مستوى الإفصاح الاختيارى له. ووجدت الدراسة أنه لا يوجد ارتباط بين قيمة رأس المال الفكرى وبين مستوى الإفصاح الخاص به ولكن يوجد ارتباط مع مستوى الإفصاح عن رأس المال الخارجى للعلاقات مع العملاء، وأن نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال الخارجى ٤٧% من إجمالى المعلومات المفصح عنها، بلغت نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال البشرى ٣٣%، ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال الداخلى ٢٠%.

دراسة (Oliveira et al., 2006) نقلاً عن فودة، ٢٠٠٨:

لدراسة العوامل المؤثرة على ممارسات الإفصاح الاختياري عن معلومات رأس المال الفكري في التقارير السنوية للشركات البرتغالية وتم اختبار العوامل الآتية: حجم الشركة، درجة الرفع المالي، نوع الصناعة، نوع المراجع، مستوى الربحية، حالة القيد في البورصة، النشاط الأجنبي، ودرجة الملكية؛ وانتهت الدراسة إلى أن غالبية المعلومات التي تم الإفصاح عنها كانت وصفية وليست كمية. وأن أكثر المعلومات إفصاحاً تخص رأس المال الخارجي ثم رأس المال الداخلي ثم رأس المال البشري. وهناك إرتباط إيجابي بين مدى الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري وحجم الشركة.

دراسة (فودة، ٢٠٠٨):

هدفت إلى محاولة بناء إطار متكامل للإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري بغرض ترشيد قرار الاستثمار والائتمان في سوق الأوراق المالية في بيئة الأعمال المصرية، وأكدت الدراسة على زيادة الأهمية النسبية لعناصر رأس المال الفكري وأن التقرير عن عناصر رأس المال الفكري لا بد أن يتم في صلب القوائم المالية المنشورة لكثير من الشركات في حين أنه يمكن تطوير الإفصاح المحاسبي إلى إفصاح الأعمال والتقرير عن هذه العناصر في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشورة من خلال المقاييس المالية وغير المالية، وما توصلت إليه الدراسة هو مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية.

دراسة (Kang & Gray, 2011):

قامت الدراسة بشرح إمكانية تطبيق لوحة قياس سلسلة القيمة Value Chain Scoreboard التي اقترحها (Lev, 2001) للإفصاح البديل عن الأصول غير الملموسة في الأسواق الناشئة. واستخدام عوامل تخص الشركة مثل تطبيق معايير إعداد التقارير، نوع الصناعة، معدل السعر/ القيمة الدفترية وعوامل تخص الدولة التي تعمل فيها الشركة وتشتمل على مخاطر ترتبط بالسياسات الاقتصادية والأنظمة القانونية ووجدوا أنها ترتبط معنوياً بمستوى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وأن نسبة الإفصاح عن مرحلة الاكتشاف والتعلم بلغت ٦٣,٤% ونسبة الإفصاح عن مرحلة التنفيذ ٥,٧%، أما نسبة الإفصاح عن مرحلة التسويق فكانت ٣١,٢% والتي تفصح عن كيف تزيد الشركة إدراك عملائها بها من خلال الأسماء التجارية والتجديد في استراتيجيات التسويق.

الدراسة الحالية تضيف إلى الدراسات السابقة التي اهتمت بالإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة باستخدامها متغيرات تفسيرية إضافية وتطبيق لوحة القياس لسلسلة القيمة التي اقترحها (Lev, 2001) مع تكاملها بمؤشر خلق القيمة (Marr & Neely, 2004) وهذا الإطار لم يطبق على الشركات المصرية حتى وقت إعداد البحث على حد علم الباحثة، هذا الإطار لقياس مستوى الإفصاح

عن الأصول غير الملموسة في الشركات يمكن أن يتغلب على نواحي القصور في نظام المحاسبة التقليدي الذي يوفر معلومات غير ملائمة عن الأصول غير الملموسة وبذلك يعجز عن توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بواسطة المستثمرين والمقرضين ولا يساهم في جذب رأس المال الأجنبي.

واختارت الباحثة مؤشر لوحة قياس سلسلة القيمة كنموذج للإفصاح الاختياري عن معلومات الأصول غير الملموسة لأنه أحد الطرق التي اختارها (Sveiby, 2010) لقياس الأصول غير الملموسة فقد اختار Sveiby أربعة مجموعات لقياس الأصول غير الملموسة هي: طريقة رأس المال الفكري المباشرة، طريقة رسملة السوق، طريقة العائد على الأصول، وطريقة بطاقة الأداء. ولوحة قياس سلسلة القيمة تقع تحت طريقة بطاقة الأداء، وتتميز بأنها يمكن أن تخلق صورة أكثر تركيزاً عن الموارد غير الملموسة للشركة، كما يتمتع هذا المؤشر أيضاً بمزايا إضافية لاعتماده على المراحل الثلاثة لخلق - القيمة في الشركة. المؤشر يتبع التقدم الطبيعي للأصول غير الملموسة بداية من مرحلة الاكتشاف والتعلم يليها مرحلة التنفيذ وأخيراً تسويق هذه الأصول والحصول على إيرادات (نتاج عملية الابتكار والتجديد). كل هذه المراحل الثلاثة تخلق قيمة للمنشأة، وعلى ذلك يتوقع أن تقوم المنشآت بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة المتولدة عن كل مرحلة.

يتمتع مؤشر سلسلة القيمة أيضاً بالموضوعية وإمكانية الاعتماد عليه في المقارنات بين الشركات وأن المؤشرات المستخدمة في كل مرحلة مؤشرات كمية في معظمها وذلك كما أشار (Lev, 2001).

٥- تصميم النموذج المقترح:

١/٥ وصف النموذج المقترح:

يرى (Lev, 2001) أن زيادة الاعتماد على الأصول غير الملموسة لخلق القيمة يستدعي تطوير إطار جديد للتقرير عن أداء الشركة، وتبحث لوحة قياس سلسلة القيمة Value Chain Scoreboard - Lev في ربط الأصول غير الملموسة بعملية خلق القيمة للمنشأة ومن الممكن استخدامها كنموذج للتقرير الخارجي External Reporting Model بحيث يمكن تضمينه كجزء من تقرير الأعمال للشركة Corporate Business reporting (Nielsen, 2005). وتهدف إلى إعلام كلاً من المديرين والمستثمرين... عن أنشطة التجديد للشركة، مع تأكيد خاص على الاستثمارات في الأصول غير الملموسة وتحويلها إلى نتائج ملموسة (Lev, 2001) ولوحة سلسلة القيمة عبارة عن مصفوفة للمؤشرات غير المالية مرتبة على ثلاثة مراحل وفقاً لدورة التطوير Cycle of Development.

وترى الباحثة أن لوحة قياس سلسلة القيمة التي تحتوى على ثلاثة مراحل تشبه عملية تحليل التغيرات التكنولوجية من خلال ثلاثة (Schumpeterian, 1992) والتي تقسم عملية التغير التكنولوجي إلى ثلاثة مراحل متتابعة هي: (نقلاً عن : مرعى، ٢٠٠٤)

١- الاختراع، بمعنى إجراء بحوث يتولد عنها أفكار جديدة.

٢- التجديد، بمعنى تطوير الأفكار الجديدة إلى منتجات جديدة قابلة للتسويق.

٣- الترويج، بمعنى تطوير الإفصاح عن المنتجات الجديدة والترويج لها فى السوق.

لقد اقترح Lev نظاماً للتقرير يبدأ بمرحلة اكتشاف منتجات وخدمات جديدة أو عمليات مرحلة الاكتشاف والتطوير The Discovery and Learning Phase وهى المرحلة الأولى وتعتبر هذه المرحلة قلب الأصول غير الملموسة فى الشركة لتنفيذها من أجل خلق القيمة؛ ويجب أن تكون أهم مرحلة لخلق القيمة من الأصول غير الملموسة الكثيفة، ومن المتوقع أن تفصح الشركة إختيارياً عن قدر كبير من المعلومات المتعلقة بهذه المرحلة فى التقارير السنوية. والأفكار الجديدة يمكن الحصول عليها داخلياً من خلال البحوث والتطوير ومن خلال تدريب العاملين وخبراتهم ومهاراتهم وأفكارهم، كما يمكن الحصول عليها خارجياً عن طريق شراء التكنولوجيا والتحالفات الاستراتيجية، وابتكارات وأفكار الآخرين.

المرحلة الثانية: التنفيذ Implementation تشتمل على جدوى تطبيق التكنولوجيا على المنتجات والخدمات أو العمليات تحت التطوير. وهذه المرحلة هامة فى سلسلة القيمة حيث تهتم بعملية كيفية تنفيذ الاكتشافات والأفكار التى تم تحديدها فى المرحلة السابقة وكيف تحصد الشركة المنافع من الموارد غير الملموسة. قد تجد الشركات أن المعلومات الخاصة بهذه المرحلة أكثر حساسية ولا تفصح عن الكثير منها للجمهور العام للمحافظة على الميزة التنافسية. المرحلة الأخيرة: مرحلة التسويق (التجارية) Commercialization وتعنى نجاح تنفيذ عمليات التجديد، حيث تم تحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات وأصبحت متاحة للبيع فى السوق ويتولد عن هذه المرحلة إيرادات وتتحقق أرباح عن طريق بيع المنتجات والخدمات. المعلومات عن الأصول غير الملموسة فى هذه المرحلة الأخيرة لها قيمة خاصة لأصحاب المصالح لأنها توضح النتائج النهائية للاستثمار فى الأصول غير الملموسة الذى قامت به الشركة. وعلى ذلك يتوقع أن تفصح الشركات عن معلومات كثيرة عن المنافع الناجمة عن الاستثمارات فى الأصول غير الملموسة فى قسم خاص من التقارير المالية السنوية للشركة.

ويركز هذا النموذج على عملية الابتكار والأصول غير الملموسة مثل البحوث والتطوير وحقوق الملكية الفكرية، وتصميم المؤشرات التى يتضمنها النموذج لتساهم فى عملية اتخاذ القرارات والإفصاح للمستثمرين ويتم التعبير عنها بشكل كمى وبحيث تكون قابلة للمقارنة (Lev, 2001) وميزة هذا النموذج أنه يوفر مؤشرات عن الأصول غير الملموسة.

والإضافة التي تضيفها الباحثة على هذا النموذج للإفصاح الاختياري عن معلومات الأصول غير الملموسة تتمثل في استخدام نموذج مؤشر خلق القيمة The Value Creation ليكمل نموذج لوحة قياس سلسلة القيمة حيث يقوم مؤشر خلق القيمة أو خريطة خلق القيمة (Marr et al., 2004) بتحديد العوامل الهامة التي لها تأثير على الأداء وتسمى العوامل الحاسمة، وفقاً لخريطة القيمة يتم إعطاء وزن للأصول يتوافق مع أهميتها النسبية ودرجة تحقيقها لكل هدف من الأهداف، وكذلك وضع أوزان تمثل قوة العلاقة بين الأصول في تكاملها معاً لتحقيق هدف ما، وبذلك يمكن تحديد الأصول الأكثر قدرة على تحقيق الهدف وكذلك مجموعة الأصول التي تتحد معاً لتحقيق هذا الهدف ومن ثم يمكن تحديد أولويات التعامل مع هذه الأصول وتوجيه الاستثمارات (البلتاجي، ٢٠١١). وبذلك يساعد هذا النموذج في تحديد محركات القيمة غير المالية ويساعد الإدارة في إدارة ورقابة الأداء المستقبلي للشركة. وبعمل تكامل بين لوحة قياس سلسلة القيمة وبين مؤشر القيمة يمكن التعرف على أهم مرحلة من سلسلة القيمة(*) وأهم محركات القيمة في كل مرحلة بحيث يتوفر لدى الإدارة معلومات ملائمة لإدارة ورقابة الأصول غير الملموسة وفقاً لأولويات لهذه الأصول وتتاح أيضاً للمستخدمين الخارجيين معلومات عن العناصر المفضلة من الأصول غير الملموسة.

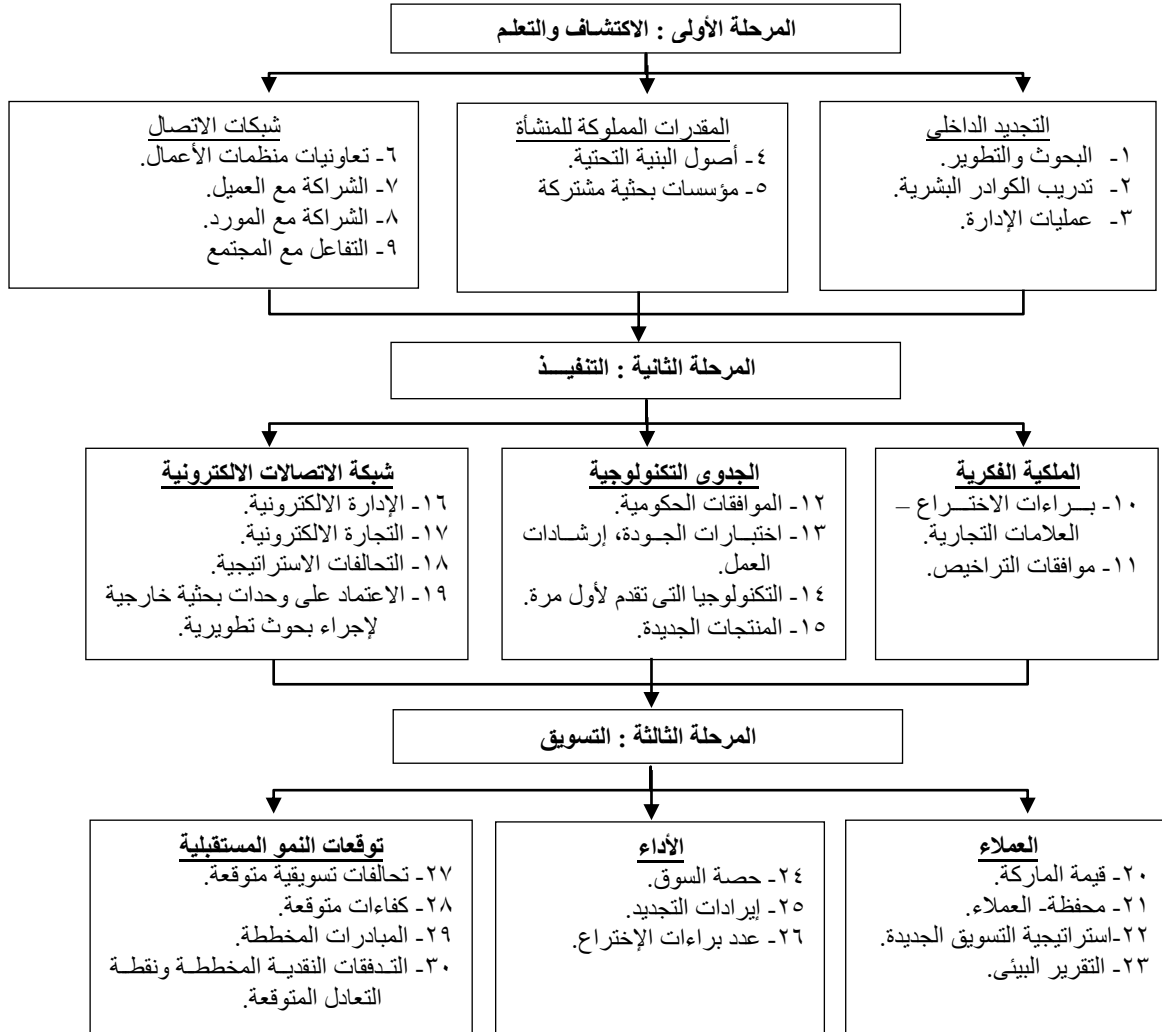
وترى الباحثة أن إتباع أكثر من نموذج في التحليل يكمل كل منهما الآخر يؤدي إلى تحقيق درجة الملاءمة والموثوقية في نتائج التحليل وبذلك تزداد مصداقية نتائج الدراسة المرتبطة بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة.

وكل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة الثلاثة: الاكتشاف والتعلم، التنفيذ، والتسويق تشتمل ضمناً على مكونات رأس المال الفكري وفقاً لتصنيف (Edvinsson, 2000) وهو التصنيف الذي يربط بين عناصر رأس المال الفكري وخلق القيمة كما سبق وأن أوضحت الباحثة فمثلاً؛ في المرحلة الأولى، مرحلة الاكتشاف والتعلم تتكون هذه المرحلة من ثلاثة عناصر هي التجديد الداخلي، المقدرات التي تملكها الشركة، وشبكات الاتصال كما هو موضح في شكل (٣)، تشتمل هذه المرحلة على مكونات رأس المال الفكري فمثلاً بند التجديد الداخلي يتشتمل على رأس مال الابتكار فمثلاً في البحوث والتطوير وعلى رأس المال البشري فمثلاً في تدريب قوة العمل وعلى رأس المال الهيكلي فمثلاً في الاندماج مع العميل ومع المورد والتعاونيات والمشاركات المجتمعية وأصول المنشأة ممثلة في أصول البنية التحتية وغيره وهكذا بالنسبة لبقية المراحل. وعلى ذلك فإن هذا الإطار أو النموذج المقترح للإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة يتميز بأنه نموذج متكامل ربط بين لوحة قياس سلسلة القيمة ومؤشر أو خريطة خلق القيمة مع استخدام تصنيف (Edvinsson, 2000) لرأس المال الفكري. ونموذج سلسلة

(*) تظهر الأهمية النسبية للعناصر في كل مرحلة عند التطبيق للعمل للنموذج على الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية وكبيرة الحجم وكثيفة الأصول غير الملموسة.

القيمة لم يستخدم من قبل والإضافة التي تميزه، تكامله مع مؤشر خلق القيمة ومع التصنيف الذي يتناسق مع مفهوم خلق القيمة.

ويوضح شكل (٣) دليل الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة على أساس لوحة قياس سلسلة القيمة مع الاسترشاد بنموذج (Lev, 2001) ودراسة (Kang & Gray).



شكل (٣) مؤشر الإفصاح عن الأصول غير الملموسة على أساس لوحة قياس سلسلة القيمة

٢/٥ تطوير الفروض:

لقد لوحظ من الدراسات السابقة التي إهتمت بالإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة أنه لا يوجد إطار نظري مفاهيمي واحد يمكن أن يشتمل بطريقة ملائمة على محددات ممارسات الإفصاح الاختياري وخصوصاً بالنسبة للموضوعات التي تهتم بالقضايا البيئية والاجتماعية (Cormier et al., 1995; Gray et al., 2000; Campb, 2005; et al., 2005) وعلى الرغم من الاهتمام الشديد على المستويين الأكاديمي ومنشآت الأعمال بقضية وضع إطار نظري مفاهيمي لمحددات الإفصاح فمازالت القضية قائمة ومحيرة وتحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث (Cormier et al., 2005).

وكنتيجه لذلك فقد إقترحت هذه الدراسات الاستعانة بثلاثة نظريات هامة مشهورة يمكن أن تعمل منفصلة أو مع بعضها البعض وذلك لشرح تأثير العوامل الخاصة بخصائص الشركة وبالذولة التي تعمل فيها على مستوى الإفصاح الاختياري، هذه النظريات الثلاثة هي الوكالة، الشرعية، وأصحاب المصالح Agency, Legitimacy and Stakeholder Theories (Kang & Gray, 2011).

وأوضحت دراسات (Garcia – Meca et al., 2005, Williams, 2004) أنه من المتوقع أن الشركات في الأسواق النامية سوف تفصح إختيارياً عن معلومات الأصول غير الملموسة في التقارير السنوية كاستجابة لمجموعة من العوامل الخاصة بالمنشأة وبالذولة التي تعمل فيها. وعلى ذلك تتوقع الباحثة أن تقوم الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بالإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة، ويتأثر هذا الإفصاح بعوامل تتعلق بخصائص المنشأة ولا تقوم بدراسة العوامل الخاصة بالبيئة التي تعمل فيها المنشأة نظراً لأن الدراسة تقتصر على التطبيق في مصر ولم تقم بالمقارنة بين إفصاح الشركات إختيارياً عن الأصول غير الملموسة في مصر ودول أخرى مماثلة لها في سوق الأوراق المالية.

كما ترى الباحثة أن الإفصاح الاختياري لا يعتبر عملية متماثلة ومتناسقة ولكن من المحتمل أن يخضع لاتجاهات الجمهور والعمامة التي قد تملى سياسات الإفصاح على الشركة. فقد بيدى الرأى العام ملاحظات على المعلومات التي يرغبون في توفيرها لأنها تساعد في اتخاذ قراراتهم ولكن لابد من وجود إطار متناسق تسترشد به الشركات في الإفصاح الاختياري عن معلومات الأصول غير الملموسة مع ضرورة الأخذ في الاعتبار لأهمية تأثير البيئة Context والثقافة Culture على دراسة وتقييم الأصول غير الملموسة، حيث يؤكد (Sullivan, 2001) على أهمية البيئة - ويرى أن القيمة التي تعين للأصول غير الملموسة تعتمد على المقيم Evaluator وعلى البيئة واقترح أنه من غير السليم مناقشة رأس المال الفكرى بدون الأخذ في الاعتبار لأثر البيئة التي تعمل فيها المنشأة.

وأوضح (Ross et al., 2001) أن الشركات ذات الأنشطة المختلفة لا يمكن مقارنتها لأن كل شركة تضع مؤشرات مختلفة تمثل رأس المال الفكرى فيها. لقد إدعى هؤلاء الكتاب أن استخدام مؤشرات عامة لتقييم رأس المال الفكرى يسبب مشكلة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم. ويرى (Rodov & Leliaert, 2002) أنه يجب على الإدارة أن تضع قيمة لكل مكون من رأس المال الفكرى يتم التقرير عنه. وأكد (Mcfarlin & Sweeney, 2003) على أن الثقافة Culture تؤثر على الإدراك Perception.

وتؤكد دراسة (Axtle – Ortig, 2013) على أن البيئة تؤثر على القيمة التى تعطى للأصول غير الملموسة ولها تأثير هام على تقييم الأصول غير الملموسة، حيث تؤثر على إدراك المقيم. وتختلف قيمة مكونات رأس المال الفكرى باختلاف المنشآت فى بيئات مختلفة. ومن الممكن فقط مقارنة الشركات داخل بيئات متشابهة وفى صناعات متشابهة، لأن ما يعتبر هاماً بالنسبة لشركة معينة فى صناعة معينة قد لا يكون بالضرورة هاماً ومناسباً بالنسبة لشركة أخرى فى قطاع مختلف.

وأشارت دراسة (Tsai et al., 2012) إلى أن العوامل المؤثرة على الأصول غير الملموسة كما أوضحت الكتابات يمكن تصنيفها إلى ستة أنواع: رأس المال غير الملموس، هيكل الملكية، حوكمة الشركات، خصائص المنشأة، خصائص الصناعة، ورد فعل المحللين والعملاء.

يستدل مما سبق، أنه توجد عوامل تؤثر على مستوى الإفصاح الاختيارى عن الأصول غير الملموسة بعضها يتعلق بخصائص المنشأة والبيئة، والبعض الآخر يتعلق بالثقافة، نوع الصناعة، هيكل الملكية، حوكمة الشركات.. الخ

وأنه يجب الأخذ فى الاعتبار عند إجراء المقارنات بين الشركات الاختلافات فى البيئة والثقافة ونوع النشاط حتى تكون المعلومات الناتجة عن المقارنات لها قيمة ملائمة لاتخاذ القرارات السليمة بواسطة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين.

تقوم الباحثة فى هذا الجزء بتناول العوامل التى تؤثر على مستوى الإفصاح الاختيارى عن الأصول غير الملموسة. وذلك تمهيداً لصياغة فروض البحث التى قد تم تدعيمها بواسطة الدراسات السابقة عن الإفصاح الاختيارى (Meek et al., 1995)

١- حجم المنشأة:

تبحث الدراسة فيما إذا كان حجم المنشأة يؤثر على مستوى الإفصاح الاختيارى عن الأصول غير الملموسة. ويثور التساؤل هل حجم المنشأة يسبب إختلاف مستويات الإفصاح الاختيارى بين الشركات؟ من المتوقع أن مستوى الإفصاح الاختيارى يرتبط بحجم المنشأة حيث وجدت دراسات (Garcia – Meca, et al., 2005; Cormier & Gordon, 2001) ارتباطاً إيجابياً بين حجم

المنشأة والإفصاح إختيارياً عن المسئوليات الاجتماعية، البيئية، العاملين، القضايا الأخلاقية، حوكمة الشركات، ورأس المال الفكرى.

وعلى ذلك، فإنه يمكن صياغة **الفرض الأول** التالى ويرمز له بالرمز H_1 :

H_1 : توجد علاقة موجبة بين حجم المنشأة وبين مستوى الإفصاح الاختيارى عن الأصول غير الملموسة.

٢- تركيز الملكية:

إختيار هذا العامل مبنى على اقتراح نظرية الوكالة بأنه نظراً لفصل الملكية عن الإدارة فى المنشأة، فإنه من المحتمل أن تزيد تكاليف الوكالة بسبب تعارض المصالح بين طرفى التعاقد (Fama & Jensen, 1983) ويفترض أنه فى مصر حيث تعتبر سوق الأوراق المالية من الأسواق الناشئة، أن المنشآت ذات أعلى تركيز للملكية يكون لديها دافع أقل للإفصاح الاختيارى عن معلومات الأصول غير الملموسة. وعلى ذلك، فإنه يتم إختبار **الفرض الثانى** الآتى ويرمز له بالرمز H_2 :

H_2 : توجد علاقة سلبية بين تركيز الملكية ومستوى الإفصاح الاختيارى عن الأصول غير الملموسة.

٣- التسجيل فى بورصة أجنبية بجانب تسجيلها فى البورصة المصرية:

الشركات المصرية التى تسجل فى أسواق أجنبية قد تستجيب أكثر للضغوط عليها من الأطراف المختلفة المستفيدة ويؤدى ذلك إلى الإفصاح إختيارياً عن معلومات أكثر من أجل تحقيق المنافع المتوقعة من هذا التسجيل فى الخارج، مثل الحصول على رأس المال بتكلفة أقل (Hope, 2003). وعلى ذلك فإنه من المتوقع أن الشركات المصرية المسجلة فى البورصات الأجنبية تهتم بمستوى أعلى من الإفصاح الاختيارى عن معلومات الأصول غير الملموسة عن تلك الشركات غير المسجلة فى بورصات أجنبية.

ويرى (حماد، ٢٠٠٦) أنه كلما أدرجت شركات مصرية فى بورصات أجنبية مثل بورصة لندن ونيويورك كلما تطالب ذلك منها الالتزام بمعايير إفصاح أعلى.

وعلى ذلك، يمكن اختبار **الفرض الثالث** الآتى ويرمز له بالرمز H_3 :

H_3 : مستوى الإفصاح الاختيارى عن الأصول غير الملموسة أعلى بالنسبة للشركات المصرية المسجلة فى أسواق المال الأجنبية.

٤- نوع الصناعة:

يقصد بنوع الصناعة فى هذه الدراسة مدى ارتباطها بالأصول غير الملموسة، أى ما إذا كانت الصناعة تتسم بكثافة الأصول غير الملموسة أم لا. الشركات التى تعمل فى قطاع صناعى كثيف - الأصول غير الملموسة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقوم بالاستثمار بكثافة فى الأصول غير

الملموسة مثل البحوث والتطوير وتطوير الأسماء التجارية، وهذه العناصر قد لا يعترف بها في القوائم المالية (Amir & Lev, 1996)، وعلى ذلك يقترح أن الشركات المصرية كثيفة - الأصول غير الملموسة من المحتمل أن تفصح عن معلومات الأصول غير الملموسة اختياريًا في تقاريرها السنوية من أجل توصيل معلومات عن قيمة أنشطتها وإظهار ما تملكه من موارد بشرية وتنظيمية وعلاقات مع العملاء والموردين (Bukh et al., 2000).

ومن ثم، فإنه يمكن تطوير **الفرض الرابع** الآتي ويرمز له بالرمز H4:

H4: مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة أعلى في الشركات كثيفة الأصول غير الملموسة.

٥- معدل السعر/ القيمة الدفترية:

إذا كان معدل السعر/ القيمة الدفترية مرتفعاً فإن معنى ذلك وجود مغالاة في القيم السوقية للشركة بالنسبة إلى قيمتها الدفترية. ومن المحتمل أن ذلك يرجع إلى الأصول غير الملموسة الخفية التي لم يتم الاعتراف بها كجزء من القيمة الدفترية المحاسبية (Brennan, 2001; Lev, 2001). لقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن زيادة مستوى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة قد يؤدي إلى تخفيض الفجوة بين القيمة السوقية والدفترية للشركة (Sveiby, 1997; Brennan, 2001) وعلى ذلك يتوقع أن الشركة التي عندها هذه الفجوة قد ينشأ لديها دافع أن تفصح عن معلومات الأصول غير الملموسة اختياريًا في أجزاء منفصلة عن التقرير المالي، حتى تبرر لأصحاب المصالح سبب وجود هذا التناقض بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركة.

إذن يمكن تطوير **الفرض الخامس** الآتي ويرمز له بالرمز H5:

H5: توجد علاقة إيجابية بين معدل السعر إلى القيمة الدفترية ومستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.

٦- حوكمة الشركات والتسجيل في المؤشر المصري لمسئولية الشركات:

الشركات التي تلتزم بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات ومقيدة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات، يتوقع أن تفصح إختياريًا عن معلومات أكثر تخص الأصول غير الملموسة حيث تتطلب قواعد ومعايير حوكمة الشركات أن تفصح الشركة للمساهمين ولجمهور المتعاملين والعاملين لديها مرة على الأقل سنويًا عن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية وعن تطوير حجم العمالة لديها أو تدريبها وبرامجها للرعاية الصحية... إلخ (قواعد ومعايير حوكمة الشركات، ٢٠١١). وعلى ذلك فإنه يتوقع أن تقوم هذه الشركات بالإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة بنسبة أعلى من مثيلاتها التي لا تقوم بتطبيق قواعد ومعايير الحوكمة أو يكون التطبيق فيها غير جيد.

يترتب على ذلك، أنه يمكن صياغة **الفرض السادس** الآتي، ويرمز له بالرمز H6:

H6: مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة أعلى في الشركات التي تلتزم بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات ومسجلة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات.

٧- عمر المنشأة:

يقصد بعمر المنشأة الفترة من تاريخ التكوين حتى الوقت الحالي، ومن المقترح أن الشركات ذات العمر الأطول (الأقدم) من المحتمل أن يكون لديها سلسلة قيمة تخلق أصول غير ملموسة كجزء من الأنشطة التشغيلية لها وخصوصاً إذا كانت هذه الشركات ناجحة ولديها منتجات مميزة وعندها رصيد من العلاقات مع العملاء والموردين. فهذه الشركات لديها خبرة تراكمية وزمن طويل لإقامة شبكة اتصالات مع العملاء والموردين والقيام بالمساهمات المجتمعية والتحالفات الاستراتيجية. ولذلك فإن الشركات الأقدم قد تتشغل أكثر بممارسات الإفصاح الاختياري (Alsaeed, 2006).

وبذلك فإن الفرض المتعلق بعمر المنشأة هو **الفرض السابع** ويمكن صياغته كما يلي ويرمز له

بالرمز H7:

H7: توجد علاقة إيجابية بين عمر الشركة ومستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.

٨- تطبيق معايير إعداد التقارير الدولية/ المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة:

يقصد بهذا العامل التعرف على مدى قيام الشركات المصرية كثيفة-الأصول غير الملموسة بإعداد تقاريرها السنوية بناءً على معايير المحاسبة المصرية فقط أم تأخذ في اعتبارها متطلبات إعداد التقارير الدولية أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة. حيث أن الدراسات السابقة وجدت أن الشركات عند إعداد القوائم المالية تميل أكثر إلى استخدام IFRS أو U.S. GAAP لتوفير معلومات مالية أكثر معيارية ويمكن مقارنتها بالقياس إلى المعلومات التي تعد بإتباع متطلبات التقرير المحلية (Street et al., 1999). ويرى (Kang & Gray) أن الشركات في الأسواق الناشئة قد تطبق IFRS أو U.S. GAAP ليس بالضرورة لتوفير معلومات أكثر شفافية ويمكن الاعتماد عليها، ولكن للمنافع التي تتركها من تطبيق أفضل المعايير المحاسبية، حيث أن المستخدمين للمعلومات ينظرون إلى هذا التطبيق على أنه يرتبط بتحسين الجودة المحاسبية (Barth et al., 2005). وكنتيجة لذلك فإن هذه المنشآت لا يوجد لديها دافع لتوفير إفصاح اختياري إضافي حيث أنها اكتسبت ثقة المستخدم بأن التقارير السنوية تتمتع وتتميز بشفافية وجودة عالية نظراً لإعدادها وفقاً لـ IFRS أو U.S. GAAP وهذا الفرض يرتبط بالفرض الثالث.

ومن ذلك فإنه يمكن تطوير **الفرض الثامن** الآتي ويرمز له بالرمز H8:

H8: مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة يكون ضعيف في الشركات المصرية التي

تطبق IFRS أو U.S. GAAP.

٣- وصف المتغيرات:

أ- المتغير التابع:

يمثل مدى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة المتغير التابع ويتم قياسه باستخدام الإطار المتكامل للإفصاح الاختياري المقترح والذي يعتمد على لوحة قياس سلسلة القيمة Value Chain Scoreboard ومؤشر خلق القيمة Value Creation Index ويتكون المؤشر من ثلاثين بنداً تحت المراحل الثلاثة لسلسلة القيمة. ويوضح شكل (٣) ملخص لبنود المؤشر المستخدم للإفصاح عن الأصول غير الملموسة في هذه الدراسة. تم تجميع البيانات عن طريق استمارة استقصاء وزعت على عينة من الشركات كثيفة-الأصول غير الملموسة وقام بالإجابة على الأسئلة المديرين الماليين ورؤساء القطاعات عضو مجلس الإدارة المنتدب ومجموعة من المستخدمين للتقارير المالية.

ب- المتغيرات المستقلة:

اخترت الباحثة متغيرات مستقلة يتوقع أن يكون لها تأثير على مستوى الإفصاح الاختياري للأصول غير الملموسة وهي مختارة وفقاً للدراسات السابقة التي اهتمت بالإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة. وتم شرح ثمانية متغيرات تفسيرية (تم شرحها عند تطوير الفروض) تتعلق بخصائص المنشأة وتم تجميع البيانات عن طريق استمارة استقصاء وزعت على شركات العينة المختارة. ٦- الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى الحصول على بيانات تفيد في اختبار النموذج المقترح للتقرير والإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة عن طريق استطلاع آراء المسقضى منهم فيما يتعلق بالاستفسارات البحثية التي تفيد في اختبار فروض البحث وعلى ذلك فقد تضمنت الدراسة الميدانية ما يلي:

١/٦ مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من المديرين الماليين والمستخدمين للمعلومات المنشورة في القوائم والتقارير المالية واشتملت العينة على عدد ١٥ شركة تعمل في مجالات كثيفة المعرفة (الأدوية والصناعات الهندسية والإلكترونية، النقل، المشروبات الغازية) وهذه الشركات مقيدة في بورصة الأوراق المالية في مصر وكبيرة الحجم. وتم توزيع عدد (٣٧) استمارة وتم استلام (٣٢) استمارة بنسبة استجابة ٨٦,٥% وتم استبعاد عدد (٢) استمارة غير صالحة للتحليل الإحصائي وبذلك أصبحت عدد الاستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي (٣٠) استمارة أي بنسبة ٩٣,٧٥%.

٢/٦ أداة البحث وجمع البيانات:

للتعرف على آراء المسقضى منهم، تم تصميم استمارة الاستقصاء بحيث تضمنت ثلاثة أسئلة رئيسية تغطي موضوع البحث وتساهم في توفير البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث. لقد تناولت استمارة الاستقصاء أسئلة تتعلق بالإطار المقترح للإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة والذي

يتضمن ثلاثة مراحل (الاكتشاف والتعلم، التنفيذ والتسويق) وكذلك أسئلة عن العوامل الممكنة والتي قد تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة مع شرح مختصر عن مكونات الإطار المقترح، هذا بالإضافة إلى أسئلة عن الوزن النسبي لكل مرحلة من المراحل الثلاثة. ويمكن من خلال البيانات التي يتم تجميعها من استمارات الاستقصاء اختبار مدى صحة فروض البحث عن طريق استخدام نموذج الانحدار المتعدد واختبار إمكانية تطبيق النموذج المقترح للتقرير والإفصاح الاختياري في الشركات المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية في مصر.

ولتجميع البيانات الأولية اللازمة للبحث قامت الباحثة بتنوع الأسئلة، بعض الأسئلة يتم الإجابة عنها بـ (نعم) أو (لا) والبعض الآخر يتم الإجابة عنها باستخدام مقياس ليكرت المكون من خمس درجات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) كما إشملت الأسئلة على إعطاء وزن نسبي لكل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة للإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة للتحقق من صدق الإجابات.

٣/٦ التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج اختبار فروض البحث:

قامت الباحثة بإجراء التحليل الإحصائي للإجابات التي وردت بقوائم الاستقصاء باستخدام برنامج حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Science وتم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الآتية:

Reliability Analysis	١- اختبار الثبات
Mean	٢- الوسط الحسابي
Standard Deviation	٣- الانحراف المعياري
Coefficient of variation	٤- معامل الاختلاف
T Test	٥- اختبار "ت"
Coefficient of Correlation	٦- معامل الارتباط
Coefficient of Determination	٧- معامل التحديد
Multiple Regression model	٨- نموذج الانحدار المتعدد

أولاً: اختبار الثبات والصدق (اختبار ألفا كرونباخ):

يمكن قياس درجة الثبات والصدق للاستمارة ككل باستخدام معامل ألفا كرونباخ و الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

عدد العبارات ككل	معامل الثبات (ألفا)	معامل الصدق
------------------	-----------------------	-------------

عدد العبارات ككل	معامل الثبات (الفا)	معامل الصدق
46	0.913	0.955

يتضح من الجدول أن معامل الفا للثبات يساوي ٩١٣% ومعامل الصدق وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات يساوي ٩٥% مما يشير الى أن التماسق الداخلي للاستمارة يعد قوياً ومقبولاً بدرجة كبيرة. **ثانياً: مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة:**

يتضح من إجابات المستقصى منهم أن نسبة الإفصاح الاختياري الكلي عن الأصول غير الملموسة بلغت ٩٢% وهذا يدل على اتفاق الآراء على الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة باستخدام لوحة قياس سلسلة القيمة، كما تبين أن أعلى مستوى للإفصاح الاختياري حصلت عليه مرحلة الاكتشاف والتعلم حيث بلغت نسبة الإفصاح وفقاً للسؤال الثاني الي يتعلق بإعطاء وزن نسبي (٥١%) ومن الإجابة على السؤال الثالث حصلت أيضاً على أعلى نسبة (٤٦%) وهذا يرجع إلى أن هذه المرحلة تتعلق بالابتكار والتجديد الداخلي ومقدرات الشركة والاتصالات مع العملاء والموردين وبناء علاقات معها وهي من أكثر البنود إفصاحاً في التقرير السنوي للشركة. وجاءت مرحلة التسويق (التجارية) في الترتيب الثاني حيث حصلت على نسبة (٢٥,٣%) من إجابة السؤال الثاني وعلى (٣٠%) من إجابة السؤال الثالث من الإفصاح الكلي عن الأصول غير الملموسة، ومعظم الإفصاح في هذه المرحلة عن قدرة الشركة على زيادة إدراك العملاء بالشركة من خلال الأسماء التجارية والماركات والتجديد في استراتيجيات التسويق.

أما مرحلة التنفيذ من سلسلة القيمة فقد حصلت على أقل نسبة إفصاح اختياري حيث حصلت على (٢٣,٧%)، (٢٤%)، على التوالي في إجابة السؤالين الثاني والثالث وهذا يرجع إلى أن هذه المرحلة من أهم المراحل حساسية في الشركة والإفصاح عنها كثيراً يفشي أسرار الشركة أمام المنافسين. وتشتمل هذه المرحلة على دراسات الجدوى وحقوق الملكية الفكرية والتراخيص والموافقات الحكومية وتخوف الشركة من زيادة الإفصاح عن كيف تنفذ أصولها غير الملموسة ولا ترغب في الإفصاح عن معلومات قد تمثل خطورة على الميزة التنافسية التي تتمتع بها. ويوضح جدول (٤) الوزن النسبي لكل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة للإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.

جدول رقم (٤)

المرحلة الثلاثة	الوسط الحسابي للوزن النسبي ١٠٠% (١)	إجمالي الردود بالموافقة (٢)	للوزن النسبي ١٠٠% المحسوب من الردود بالموافقة
-----------------	-------------------------------------	-----------------------------	---

(١) هذه النتيجة من تحليل السؤال رقم (٢).

(٢) هذه النتيجة من تحليل السؤال رقم (٣).

الاكتشاف والتعلم	48.20 (51%)	383	46.00%
التنفيذ	22.40 (23.7%)	199	24.00%
التسويق	24.00 (25.3%)	249	30.00%
الإجمالي	100%	831	100%

ويلاحظ من الجدول السابق: أن اتجاه الأوزان النسبية متماثلة أى فى نفس الاتجاه سواء كان السؤال مباشر السؤال (٢) فى إعطاء الوزن المناسب أو من خلال الردود بالموافقة على المراحل المختلفة لمستوى الإفصاح الإختياري وهو مبين فى السؤال الثالث فى استمارة الاستقصاء وتتكون من ٣٠ بند لعدد ٣٠ استمارة ويمثل إجمالي الردود (٩٠٠) وبذلك تكون نسبة الإفصاح الكلي $\frac{831}{900} = 92\%$.

ثالثاً: نماذج الانحدار المتعدد:

لاختبار فروض البحث الثمانية يستلزم الأمر إقامة علاقات ارتباط وانحدار متعدد من خلال نموذج الانحدار المتعدد الذي يصف العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الإفصاح الإختياري الكلي عن الأصول غير الملموسة) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (حجم الشركة، تركيز الملكية، التسجيل في البورصة، نوع الصناعة، معدل السعر/ القيمة الدفترية، حوكمة الشركات، عمر الشركة وتطبيق معايير محاسبية وتحليل الإفصاح الإختياري عن الأصول غير الملموسة في الشركات المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية في مصر يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد الآتي:

$$B_3 + \text{تركيز الملكية} + B_2 + \text{الحجم} + B_1 + B_0 = \text{الإفصاح الإختياري عن الأصول غير الملموسة}$$

$$B_6 + \text{التسجيل في بورصة أجنبية} + B_4 + \text{نوع الصناعة} + B_5 + \text{معدل السعر/ القيمة الدفترية} + B_8 + \text{حوكمة الشركات} + B_7 + \text{عمر المنشأة} + B_8 + \text{تطبيق معايير دولية/ المبادئ المحاسبية المتعارف عليها} + e$$

ويمكن الاستعانة بالرموز الآتية للتعبير عن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

الرمز	المتغير
Y (المقدرة)	الإفصاح الإختياري عن الأصول غير الملموسة (المستوى الكلي)
X ₁	الحجم
X ₂	تركيز الملكية
X ₃	التسجيل في بورصة أجنبية
X ₄	نوع الصناعة
X ₅	معدل السعر/ القيمة الدفترية

X ₆	حوكمة الشركات
X ₇	عمر المنشأة
X ₈	تطبيق معايير دولية
e	البواقي

ووفقاً لنموذج سلسلة القيمة المقترح للإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة فإنه يتكون من ثلاثة مراحل (الاكتشاف والتعلم، التنفيذ والتسويق) وعلى ذلك فإنه يمكن قياس المتغير التابع (Y) باستخدام أربعة مقاييس لقياس مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة ومن ثم فإنه يمكن التعبير عن مستويات الإفصاح الأربعة بمعادلات الانحدار الخطي المتعدد الآتية:

النموذج الأول: مستوى الإفصاح الكلي عن الأصول غير الملموسة (المستوى الكلي) (*).

النموذج الثاني: مستوى الإفصاح عن مرحلة الاكتشاف والتعلم (Y₁).

النموذج الثالث: مستوى الإفصاح عن مرحلة التنفيذ (Y₂).

النموذج الرابع: مستوى الإفصاح عن المرحلة التجارية (التسويق) (Y₃).

وفيما يلي نتائج تحليل متغيرات الدراسة:

١ - تحليل الارتباط (مصفوفة الارتباط Correlation Matrix)، ومعامل التحديد:

يوضح الجدول التالي علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة "كمتغيرات مستقلة" و لكل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة للإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة "كمتغير تابع".

جدول رقم (٥)

علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة "كمتغيرات مستقلة" ولكل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة للإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة "كمتغير تابع".

مستوى الإفصاح الاختياري	مرحلة الاكتشاف والتعلم		مرحلة التنفيذ		مرحلة التسويق		مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة (المستوى الكلي)
	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الارتباط	معامل التحديد	
X1	0.799	0.638	0.621	0.386	0.685	0.469	0.521
X2	-0.701	0.491	-0.506	0.256	-0.454	0.206	0.284
X3	0.568	0.323	0.477	0.228	0.478	0.228	0.190
X4	0.712	0.507	0.601	0.361	0.667	0.445	0.453
X5	0.542	0.294	0.396	0.157	0.552	0.305	0.245
X6	0.693	0.480	0.407	0.166	0.526	0.277	0.280
X7	0.869	0.755	0.562	0.316	0.523	0.274	0.311
X8	0.278	0.077	0.280	0.078	0.266	0.071	0.077

(*) يعبر المستوى الكلي عن الإفصاح عن كل مراحل سلسلة القيمة الثلاثة مجتمعة.

0.404	0.636	0.375	0.612	0.358	0.598	0.517	0.719	العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري
-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	---

يتضح من الجدول السابق ان:

معظم معاملات الارتباط طردية أى لها تأثير إيجابى فى مراحل الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة (حجم الشركة و التسجيل بالبورصة و نوع الصناعة و معدل السعر و حوكمة الشركات و عمر الشركة و تطبيق معايير محاسبية دولية) ولكن متغير "تركيز الملكية" له ارتباط عكسي أى له تأثير سلبى على الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة الكلي والمراحل الثلاثة. كما يلاحظ أن القوة التفسيرية لنموذج الاكتشاف والتعلم تعتبر الأعلى حيث أن $R_2 = 0.1,7\%$.

٢- تحليل الانحدار المتعدد:

يوضح الجدول التالى علاقة الانحدار بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة وتتمثل المتغيرات التابعة فى الإفصاح الاختياري على المستوى الكلي ولكل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة على حدة (للنماذج الأربعة):

جدول رقم (٦)

الانحدار المتعدد بين متغيرات الدراسة "كمتغيرات مستقلة" ولكل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة للإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة "كمتغير تابع".

الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة (الإفصاح الكلي)		مرحلة التسويق		مرحلة التنفيذ		مرحلة الاكتشاف والتعلم		مستوى الإفصاح الاختياري	المتغيرات المستقلة
اختبار "ت"	معامل الانحدار	اختبار "ت"	معامل الانحدار	اختبار "ت"	معامل الانحدار	اختبار "ت"	معامل الانحدار		
**0.008	2.242	**0.000	3.241	**0.000	2.142	**0.000	5.212	الثابت	
**0.000	1.309	**0.000	1.219	**0.000	1.119	**0.000	1.309	حجم الشركة	X1
**0.006	-1.109	**0.000	-1.009	**0.000	-0.999	**0.000	-1.109	تركيز الملكية	X2
**0.002	.826	**0.000	.896	**0.000	.791	**0.000	.916	التسجيل بالبورصة	X3
**0.003	1.257	**0.000	1.137	**0.000	1.101	**0.000	1.167	نوع الصناعة	X4
**0.022	.604	**0.000	.755	**0.000	.595	**0.000	.955	معدل السعر	X5
**0.004	.955	**0.000	.814	**0.000	.604	**0.000	.964	حوكمة الشركات	X6
**0.009	1.117	**0.000	1.107	**0.000	1.025	**0.000	1.337	عمر الشركة	X7
0.059	.066	0.069	.076	0.079	.054	0.059	.079	تطبيق معايير محاسبية دولية	X8
**0.000	2.753	**0.000	2.951	**0.000	2.56	**0.000	3.562	الثابت	النموذج الكلي X
**0.005	1.33	**0.005	1.56	**0.008	1.29	**0.003	1.89	العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري	

دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 **

يتضح من الجدول السابق ان:

معظم معاملات الانحدار دالة إحصائيا عند مستوى معنوية أى لها تأثير إيجابى للنموذج المقترح على مستوى مراحل الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة (حجم الشركة و التسجيل

بالبورصة ونوع الصناعة ومعدل السعر وحوكمة الشركات وعمر الشركة)، ولكن متغير "تركيز الملكية" له معامل انحدار دال إحصائياً عند مستوى معنوية ولكن له تأثير سلبي على نموذج مراحل الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة. كما يلاحظ أن متغير "تطبيق معايير محاسبية دولية" له معامل انحدار غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية ولكن ليس له تأثير على النموذج المقترح للإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.

أ- الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة:

النموذج الأول:

$$\text{مستوى الإفصاح الكلي (Y)} = +.242X_1 - 1.109X_2 + .826X_3 + X_4 + 1.257 + .604X_5 + .955X_6 + 1.117X_7 + .066X_8$$

النموذج الثاني:

$$\text{الاكتشاف والتعلم (Y}_1\text{)} = +5.212X_1 - 1.309X_2 + 1.109X_3 + 0.916X_4 + 1.167 + .955X_5 + 0.964X_6 + 1.337X_7 + .079X_8$$

النموذج الثالث:

$$\text{التنفيذ (Y}_2\text{)} = +2.142X_1 - 1.119X_2 + .999X_3 + 1.101X_4 + .595 + .604X_5 + 1.025X_7 + .054X_8$$

النموذج الرابع:

$$\text{التسويق (Y}_3\text{)} = +3.241X_1 - 1.219X_2 + 1.009X_3 + .896X_4 + 1.137X_5 + .755X_6 + 1.107X_7 + .076X_8$$

جدول رقم (٧)

ترتيب المتغيرات المستقلة للدراسة بحسب تأثيرها على مستوى الإفصاح الاختياري وفقاً لمعاملات الانحدار المتعدد ولكل مرحلة من مراحل مستوى الإفصاح الاختياري

مرحلة الاكتشاف والتعلم	مرحلة التنفيذ	مرحلة التسويق	الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة (المستوى الكلي)
عمر الشركة	حجم الشركة	حجم الشركة	حجم الشركة
حجم الشركة	نوع الصناعة	نوع الصناعة	نوع الصناعة
نوع الصناعة	عمر الشركة	عمر الشركة	عمر الشركة
تركيز الملكية (سلبي)	تركيز الملكية (سلبي)	تركيز الملكية (سلبي)	تركيز الملكية (سلبي)
حوكمة الشركات	التسجيل بالبورصة	التسجيل بالبورصة	حوكمة الشركات

معدل السعر/ القيمة الدفترية	حوكمة الشركات	حوكمة الشركات	معدل السعر/ القيمة الدفترية
التسجيل بالبورصة	معدل السعر	معدل السعر	التسجيل بالبورصة
تطبيق معايير محاسبية دولية	تطبيق معايير محاسبية دولية	تطبيق معايير محاسبية دولية	تطبيق معايير محاسبية دولية

ب- الانحدار البسيط للعوامل (اجمالياً) المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري:

$$\text{النموذج الأول: مستوى الإفصاح (الكلية)} = 1.33 + 2.753 X$$

$$\text{النموذج الثاني: الاكتشاف والتعلم} = 1.89 + 3.562 X$$

$$\text{النموذج الثالث: التنفيذ} = 1.29 + 2.56 X$$

$$\text{النموذج الرابع: التسويق} = 1.56 + 2.951 X$$

٣- نتائج اختبار فروض البحث:

الفرض الأول: توجد علاقة موجبة بين حجم المنشأة وبين مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.

يتضح من الجدول رقم (٥) ان: هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم المنشأة وبين مراحل مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة". ومن ثم المرحلة الاولى وهى الاكتشاف والتعلم كان الارتباط = 0.799 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.64 ومرحلة التنفيذ كان الارتباط = 0.621 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.39 و مرحلة التسويق كان الارتباط = 0.685 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.47 و الارتباط الكلى = 0.722 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.521 أى له تأثير إيجابى على مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة وهذا مما يؤيد صحة الفرض الأول.

الفرض الثاني: توجد علاقة سلبية بين تركيز الملكية وبين مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة

يتضح من الجدول رقم (٥) ان: هناك علاقة ارتباط سلبية بين تركيز الملكية وبين مراحل مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة". ففي المرحلة الاولى الاكتشاف والتعلم كان الارتباط = -0.701 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.49 ومرحلة التنفيذ كان الارتباط = -0.506 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.26 و مرحلة التسويق كان الارتباط = -0.454 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.23 والارتباط الكلى = -0.533 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.28 أى ليس له تأثير إيجابى على مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة وهذا يؤيد صحة الفرض الثاني.

الفرض الثالث: مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة أعلى بالنسبة للشركات المصرية المسجلة في أسواق المال الأجنبية.

فيما يلي توصيف لآراء المستقصى منهم حول زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة إذا كانت الشركة مسجلة في أسواق المال الأجنبية بالإضافة إلي تسجيلها في سوق الأوراق المالية المصرية، من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري وإختبار "ت" ومعامل الاختلاف).

جدول رقم (٨)

توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T-test
زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة إذا كانت الشركة مسجلة في أسواق المال الأجنبية	4.60	1.22	%26.53	**0.000

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

يلاحظ من الجدول السابق:

أن الوسط الحسابي دال إحصائيا لصالح الموافقة على زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة إذا كانت الشركة مسجلة في أسواق المال الأجنبية بالإضافة إلي تسجيلها في سوق الأوراق المالية المصرية. كما يشير معامل الاختلاف الى تجانس الآراء حول الوسط الحسابي وهذا ما يؤكد الموافقة على أن مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة أعلى بالنسبة للشركات المصرية المسجلة في أسواق المال الأجنبية مما يؤيد صحة الفرض الثالث.

الفرض الرابع: مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة أعلى في الشركات كثيفة الأصول غير الملموسة.

توصيف لآراء المستقصى منهم حول زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة إذا كانت الشركة كثيفة الأصول غير الملموسة، من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري وإختبار "ت" ومعامل الاختلاف).

جدول رقم (٩)

توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية

السؤال	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	معامل الاختلاف	T-test
زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة إذا كانت الشركات كثيفة الأصول غير الملموسة	4.70	0.92	%19.48	**0.000

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

يلاحظ من الجدول السابق:

أن الوسط الحسابى دال إحصائيا لصالح الموافقة على أن مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة أعلى فى الشركات كثيفة الأصول غير الملموسة. كما يشير معامل الاختلاف الى تجانس الآراء حول الوسط الحسابى وهذا مما يؤكد الموافقة على أن مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة أعلى فى الشركات كثيفة الأصول غير الملموسة وهذا يؤيد صحة الفرض الرابع.

الفرض الخامس: توجد علاقة سلبية بين معدل السعر وبين مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.

يتضح من الجدول رقم (٥) ان: هناك علاقة ارتباط إيجابية بين معدل السعر / القيمة الدفترية وبين مراحل مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة. ففي المرحلة الاولى الاكتشاف والتعلم كان الارتباط = 0.542 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.294 و مرحلة التنفيذ كان الارتباطها = 0.396 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.16 و مرحلة التسويق كان الارتباط = 0.552 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.310 و الارتباط الكلى = 0.495 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.25 أى له تأثير إيجابى على مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة مما يؤكد على صحة الفرض الخامس.

الفرض السادس: مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة أعلى فى الشركات التى تلتزم بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات.

من توصيف آراء المستقصى منهم حول زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة إذا كانت الشركة تلتزم بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات ومسجلة فى المؤشر المصري لمسئولية الشركات، من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابى والانحراف المعيارى وإختبار "ت" ومعامل الاختلاف).

جدول رقم (١٠)

توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية

السؤال	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	معامل الاختلاف	T-test
زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة إذا كانت الشركات تلتزم بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات ومسجلة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات	4.00	0.95	23.77	**0.000

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

يلاحظ من الجدول السابق: أن الوسط الحسابى دال إحصائيا لصالح الموافقة على زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة للشركات التى تلتزم بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات. كما يشير معامل الاختلاف الى تجانس الآراء حول الوسط الحسابى وهذا ما يؤكد الموافقة على أن مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة أعلى فى الشركات التى تلتزم بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات وهذا يؤيد صحة الفرض السادس.

الفرض السابع: توجد علاقة إيجابية بين عمر الشركة وبين مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.

يتضح من الجدول رقم (٥) ان: هناك علاقة ارتباط إيجابية بين عمر الشركة وبين مراحل مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة بالنسبة للمرحلة الاولى وهى الاكتشاف والتعلم كان الارتباط = 0.869 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.755 و مرحلة التنفيذ كان الارتباط = 0.562 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.32 ومرحلة التسويق كان الارتباط = 0.523 ومعامل التحديد

التأثير) = 0.27 و الارتباط الكلي = 0.558 ومعامل التحديد (التأثير) = 0.31 أى له تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة وهذا يؤكد على صحة الفرض السابع.

الفرض الثامن: مستوي الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة ضعيف في الشركات التي

تطبق GAAP / IFRS .

توصيف لآراء المستقصى منهم حول ضعف مستوي الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة إذا كانت الشركات تطبق GAAP / IFRS، من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري وإختبار "ت" ومعامل الاختلاف).

جدول رقم (١١)

توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T-test
ضعف مستوي الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة إذا كانت الشركات تطبق GAAP / IFRS	2.70	1.53	56.51	0.083

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

ويلاحظ من الجدول السابق: أن الوسط الحسابي غير دال إحصائيا لصالح المحاييد على زيادة المحدودة لمستوي الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة للشركات التي تطبق IFRS / GAAP . كما يشير معامل الاختلاف الى تشتت الآراء حول الوسط الحسابي وهذا ما يؤكد الرأي محايد لمستوي الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة مما يدل على أن مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة قد يقل أو يزيد في الشركات التي تطبق IFRS / GAAP.

٧- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

النتائج:

لقد تبين من نتائج التحليل الإحصائي لاستمارات الاستقصاء الموزعة على الشركات التي تعمل في مجالات كثيفة الأصول غير الملموسة ومقيدة في بورصة الأوراق المالية في مصر وكبيرة الحجم أنه تم الاتفاق على الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة بإستخدام لوحة قياس سلسلة القيمة وبلغت نسبة الموافقة عن الإفصاح الاختياري الكلي ٩٢%، كما أن مرحلة الاكتشاف والتعلم حصلت

على أعلى نسبة إفصاح اختياري عن الأصول غير الملموسة حيث وصلت في المتوسط ٤٨,٥% (*) يليها في الترتيب نسبة الإفصاح عن المرحلة التجارية (التسويق) حيث وصلت النسبة في المتوسط ٢٧,٦٥% ثم المرحلة المتبقية التنفيذ والتي تتضمن كثيراً من أسرار المنشأة في تنفيذ أصولها غير الملموسة حيث حصلت على نسبة إفصاح اختياري في المتوسط ٢٣,٨٥% وتحتوي كل مرحلة من المراحل الثلاثة على بنود لخلق القيمة يتطلب الأمر ترتيبها بحسب أهميتها النسبية لتسهيل عملية إدارتها والرقابة عليها.

وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة هي حجم الشركة، نوع الصناعة، عمر الشركة، تركيز الملكية، حوكمة الشركات والتسجيل في المؤشر المصري لمسئولية الشركات، معدل السعر/ القيمة الدفترية، التسجيل في بورصة أجنبية، أما بالنسبة لتطبيق معايير محاسبية دولية/ مبادئ المحاسبة المتعارف عليها فلم تظهر نتائج البحث تدعم لهذا الفرض.

ومن نتائج البحث ثبوت صحة فروض البحث مع وجود علاقات إيجابية بين مستوى الإفصاح الاختياري الكلي أو لكل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة (الاكتشاف والتعلم، التنفيذ، التسويق) وبين العوامل المتعلقة بخصائص المنشأة مثل (حجم الشركة، نوع الصناعة، عمر الشركة، حوكمة الشركات، معدل السعر/ القيمة الدفترية والتسجيل في بورصة أجنبية) وكلها أظهرت نتائج إيجابية معنوية، أما بالنسبة لتركيز الملكية فتوجد علاقة معنوية ولكنها سلبية وهذا من المتوقع.

كما أظهرت النتائج أن المقدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة عالية من خلال معامل التحديد R_2 سواء على مستوى الإفصاح الاختياري الكلي أو مستوى الإفصاح الاختياري الفردي لكل مرحلة على حدة.

وتتمثل أهمية التقرير عن الأصول غير الملموسة في أنه يفصح عن الوضع الاقتصادي للشركة من خلال رسالة إضافية (فرعية) تتضمن المعلومات الإضافية الملائمة لتعكس القيمة الحقيقية للشركة.

التوصيات:

موضوع البحث موضوع جديد يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث ويعتبر من موضوعات الوقت الحالي، موضوع هام، يشير إلى قضية هامة تهم أصحاب المصالح المهتمين بإدارة، قياس، والتقرير عن الموارد غير الملموسة، وفيما يلي التوصيات المقترحة:

١- محاولة إدخال نموذج مقبول قبولاً عاماً لقياس رأس المال الفكري على مستوى عالمي وابتكار الأطر المحاسبية الضرورية لعمل المقارنات.

$$(*) \text{ تم حسابها على أساس } = \frac{51\% + 46\%}{2} = 48,5$$

٢- من الضروري تطوير بعض القواعد المحددة التي تتناسق وتتوافق على المستوى العالمي وتهتم بالمحاسبة والمراجعة عن رأس المال الفكري.

٣- الترويج لتطوير أنظمة المعلومات المتكاملة الحديثة، والتي تعمل جنباً إلى جنب المحاسبة بدلاً من أن تكون بديلاً للمحاسبة مع الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات المتاحة في المنشأة بالربط بين الأنظمة الفرعية للمعلومات سواء كانت إنتاجية، تسويقية، بيعية، موارد بشرية ... إلخ من أجل توفير كافة المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لبناء مؤشرات الأداء المناسبة لعناصر رأس المال الفكري.

٤- الحاجة إلى معايير محاسبية ترتبط بتقييم هذه الأصول في القوائم المالية والتقرير عنها.

٥- من المفضل مقارنة الشركات داخل بيانات متشابهة وفي صناعات متشابهة، لأن ما يعتبر هام بالنسبة لشركة معينة في صناعة معينة ليس بالضرورة أن يكون مناسباً لشركة أخرى في قطاع آخر مختلف. كما أن البيئة تؤثر على قيمة الأصول غير الملموسة حيث أنها تؤثر على إدراكات الأفراد الذين يقومون بالتقييم - وعلى ذلك تختلف قيمة مكونات رأس المال الفكري باختلاف المنشآت في بيئات مختلفة. وعلى ذلك تؤكد الباحثة على ضرورة إجراء المقارنات بين الشركات المتشابهة في نوع الصناعة وفي البيئة حتى تكون المقارنات سليمة وغير مضللة.

٦- اقتراح تشكيل لجنة في مصر للاهتمام بإدارة رأس المال الفكري يمكن أن تتبع مركز المديرين المصري أو الهيئة العامة للرقابة المالية أو الجمعيات المهنية في مصر تماثل ما هو موجود في الدول الأوروبية، ويمكن أن تساهم في تمويل الدراسات المهمة بهذا الموضوع على مستوى كل الشركات في كافة الأنشطة المختلفة.

٧- بالإضافة إلى الإفصاح الاختياري ضمن التقارير السنوية في جزء إضافي (منفصل) يمكن الإفصاح عبر الانترنت Internet والويب سايت Websites كوسائل بديلة للتواصل مع المستثمرين على المستوى العالمي.

٨- توعية المديرين ومحاولة زيادة إدراكهم بأن استمرارية ونجاح المنشأة يعتمدان على ميزتها وقدرتها التنافسية المتعلقة برأس المال الفكري والأصول المستندة إلى المعرفة ومدى قدرتها على الاستفادة من تلك الأصول في الأنشطة التشغيلية وبذلك يزيد وعيهم بأهمية التقرير عن رأس المال الفكري وزيادة نسبة الإفصاح الاختياري عن هذه الأصول الهامة التي تعتبر محركات القيمة في هذا العصر.

الدراسات المستقبلية:

هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث في النقاط البحثية الآتية:

- ١- محاولة اقتراح أطر مختلفة للتقرير عن الأصول غير الملموسة مع دراسة إمكانية تطبيقها على الشركات في مصر وبحيث يمكن مقارنتها مع الدول المختلفة التي تعمل في نفس النشاط على مستوى العالم.
- ٢- دراسة أثر العوامل المتعلقة بالبيئة والثقافة على مستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة.
- ٣- عمل دراسة مقارنة لمستوى الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة والعوامل التي تؤثر فيه على مستوى الشركات في مصر والدول المختلفة على المستوى العالمي.
- ٤- تقييم الأصول غير الملموسة في القوائم المالية وتوجيه الاهتمام نحو وضع معايير محاسبية تتعلق بهذا الموضوع.
- ٥- التركيز على عوامل أخرى مثل البيئة الاقتصادية والسياسية وأثرها على مستوى الإفصاح الاختياري وأيضاً دراسة عوامل تفسيرية إضافية عن خصائص المنشأة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أحمد، أحمد جمعه. (٢٠٠٦)، المحاسبة عن الأصول غير الملموسة كمدخل لزيادة فعالية التقارير المالية - دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة حلوان.
- البلتاجي، يسري. (٢٠١١)، المحاسبة عن عناصر رأس المال الفكري في ظل استخدام نظام القياس المتوازن للأداء، مع التطبيق على صناعة الأدوية في مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، الجزء الثاني.
- حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٦)، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية - دراسة ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، ملحق العدد الأول.
- الخيال، توفيق عبد المحسن. (٢٠٠٥)، أهمية المحاسبة عن رأس المال الفكري وتحديد آثارها على جدوى المعلومات المحاسبية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.
- عبد الملك، أحمد رجب. (٢٠٠٦)، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية - دراسة نظرية وتطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان.
- فودة، شوقي السيد. (٢٠٠٨)، دور الإفصاح المحاسبي عن معلومات رأس المال الفكري في ترشيد قرار الاستثمار والائتمان في سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية واستكشافية، المجلة العلمية: التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول.
- مرعي، ليلي محمد لطفي حسن. (٢٠٠٤)، المحاسبة عن الأصول المعنوية - دراسة ميدانية على البيئة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني. مركز المديرين المصري، مارس ٢٠١٠.
- مصطفى، صادق حامد. (١٩٩١)، قياس قيمة المنشأة من خلال قرار الإدارة بشأن الإفصاح الاختياري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثاني والأربعون.
- معايير المحاسبة المصرية، وزارة التجارة الخارجية، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Adams, C.A., Hill, W., & Roberts, C.B. (1998), Corporate Social Reporting Practices in Western Europe: Legitimizing Corporate Behaviour? *The British Accounting Review*, 30, 1-21.
- Alsaeed, K. (2006), The Association Between Firm Specific Characteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia. *Managerial Auditing Journal*, 21(5), 476-496.
- Amir, E., & Lev, B. (1996), Value-Relevance of Nonfinancial Information: The Wireless Communications Industry. *Journal of Accounting and Economics*, 22, 3-30.
- Axtle-Ortiz, M.A. (2013), Perceiving the Value of Intangible Assets in Context. *Journal of Business Research*. 66, PP. 417-424.
- Barth, M.E., Kasznik, R., & McNichols, M.F. (2001), Analyst Coverage and Intangible Assets. *Journal of Accounting Research*, 39, 1-34.
- Barth, M.E., Landsman, W., & Lang, M. (2005), International Accounting Standards and Accounting Quality, Available at: SSRN. SSRN Working Papers Series March <https://ssrn.com/abstract=688041>. Last Accessed June 2006.
- Beattie, V. (2005), Moving the Financial Accounting Research Front Forward: The UK Contribution. *The British Accounting Review*, 37, 85-114.
- Blair, M.M., & Wallman, S.M. (2001), Unseen Wealth: Report of the Brookings Task Force on Understanding Intangible Sources of Value. Washington. D.C.: Brookings Institution.
- Boesso, G. (2002), Available at SSRN. Form of Voluntary Disclosure: Recommendation and Business Practices in Europe and U.S. Working Paper <http://ssrn.com/abstract=826455>.
- Botosan, C.A. (1997), Disclosure Level and The Cost of Equity Capital. *The Accounting Review*, 72(3), 323-349.
- Brennan, N. (2001), Reporting Intellectual Capital in Annual Reports: Evidence from Ireland. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 14(4), 423-436.
- Brooking, A. (1997), Management of Intellectual Capital Long Range Planning, Vol. 30, No. 3.
- Brooking, A. (2000), Intellectual Capital: Core Asset for the Third Millennium Enterprise, Thomson Business Press, Chicago.
- Bukh, P., Larsen, H., and Mouritsen, J., (2000), Constructing Intellectual Capital Statement, *Scandisavian Journal of Management*, Vol. 17, Issues 1, March, PP. 87-108.
- Campbell, D.J. (2000), Legitimacy Theory or Managerial Reality Construction? Corporate social Disclosure in Marks and Spencer Plc Corporate Reports, 1969-1997. *Accounting Forum*, 24(1), 80-100.
- Chatzkel, J. (2003), The Collapse of Enron and The Role of Intellectual Capital, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 4, No. 2, PP. 127-143.
- Cordazzo, M. (2011), Discussion of "Reporting Intangible Assets: Voluntary Disclosure Practices of Top Emerging Market Companies. *The International Journal of Accounting*, 46, PP. 424-427.

- Cormier, D., & Gordon, I.M. (2001), An Examination of Social and Environmental Reporting Strategies. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 14(5), 587-616.
- Cormier, D., Magna, M., & Van Velthoven, B. (2005), Environmental Disclosure Quality in Large German Companies: Economic Incentives, Public Pressures or Institutional Conditions? *European Accounting Review*, 14(1), 3-39.
- Eckstein, C. (2004), The Measurement and Recognition of Intangible Assets: Then and Now, *Accounting Forum* 28, 139-158.
- Edvinsson, L. (2000), *Developing a Model for Managing Intellectual Capital, The Present and the Promise of Knowledge Management*, Butter Worth-Heinemann, U.S.A.
- Edvinsson, L., & Malone, M.S. (1997), *Intellectual Capital: Realising Your Company's True Value by Finding Its Hidden Brainpower*. New York: Harper Collins Publishers.
- Edvinsson, L., & Malone, M.S. (1999), *El capital Intelectual. Como Identificar y Calcular el Valor De Los Recursos Intangibles de Su Empresa*, Gestion, 2000, Barcelona.
- Eustace, C., Goldfinger, C. and Stovring, C., (1999), Report on Workshop Intellectual Capital/ Intellectual Investments, MAGIC Project European Commission's Information Society Technologies, <http://www.ispoceebe/ecommerce/issues>, November, PP, 1-21.
- Fama, E.F., & Jensen, M.C. (1983), Separation of Ownership and Control. *The Journal of Law and Economics*, 25, 301-325.
- FASB, (2002), *Statement of Financial Accounting Concepts No. 1: Objectives of Financial Reporting by Business Enterprise*, AICPA, FASB, Original Pronouncements, John Wiley & Sons.
- FASB. (2001). *Statement of Financial Accounting Standards No. 142. Goodwill and Other Intangible Assets*, *Journal of Accountancy*, 192, PP. 122-131.
- Garcia-Meca, E., Parra, I., Larran, M., & Martinez, I. (2005), The Explanatory Factors of Intellectual Capital Disclosure to Financial Analysts. *European Accounting Review*, 14(1), 63-94.
- Gray, R., Kouhy, R., & Lavers, S. (1995), Corporate Social and Environmental Reporting: A Review of the Literature and a Longitudinal Study of UK Disclosure. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 8(2), 47-77.
- Grojer, J.E. & Johanson, U. (1999), *Voluntary Guidelines on the Disclosure of Intangibles: A Bridge Over Troubled Water?* Paper Presented at the International Symposium Measuring and Reporting Intellectual Capital: Experiences, Issues and Prospective, June, Amsterdam.
- Guthrie, J. (2001), The Management, Measurement and The Reporting of Intellectual Capital, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 2, No. 1.
- Guthrie, J.; Petty, R. & Johnson. (2001), *UIF, Sunrise in the Knowledge Economy: Managing, Measuring and Reporting Intellectual Capital*,

- Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol. 14, No. 4, PP. 365-382.
- Hope, O. (2003), Firm-Level Disclosures and The Relative Roles of Culture and Legal Origin. *Journal of International Financial Management and Accounting*, 14(3), 218-248.
 - James, C.M. & Rosalind, H.W. (2005), Voluntary Disclosure of Intellectual Capital and The Hidden Value, Paper Presented at AFAANZ Conference.
 - Jenkins, E., & Upton, W.S. Jr. (2001), Internally Generated Intangible Assets: Framing the Discussion. *Australian Accounting Review*, 11(2), 4-11.
 - Kang, H.H. and Gray, S.J. (2011), Reporting Intangible Assets: Voluntary Disclosure Practices of Top Emerging Market Companies, *The International Journal of Accounting*, 46, 402-423.
 - Kossovsky, N. (2002), Fair Value of Intellectual Property: An Option-Based Valuation of Nearly 8000 Intellectual Property Assets, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 1, No. 2.
 - Leadbeater, C. (2000), New Measures for the New Economy: Centre for Business Performance, The Institute of Chartered Accountants in England and Wales.
 - Lev, B. & Zarowin, P. (1999), The Boundaries of Financial Reporting and How to Extend Them. *Journal of Accounting Research (Autumn)*, 252-285.
 - Lev, B. (2001), *Intangibles: Management, Measurement, and Reporting*. Washington, DC: The Bookings Institution.
 - Lev, B. (2003), *Intangibles: Medicion, Gestion e Informacion*, Barcelona, Deusto.
 - Lev, B., & Zambon, S. (2003), Intangibles and Intellectual Capital: An Introduction to a Special Issue. *The European Accounting Review*, 12(4), 597-603.
 - Marr, B., and Chatzkel, J. (2004), Intellectual Capital at the Crossroads: Managing, Measuring and Reporting of IC, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 5.
 - Marr, B., Gray, D., and Neely, A. (2003), Why do Firms Measure Their Intellectual Capital?, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 4.
 - Marr, B., Schiuma, G., and Neely, A. (2004), The Dynamics of Value Creation: Mapping Your Intellectual Performance Drivers, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 5.
 - Mcfarlin, D.B. & Sweeney, P.D. (2003), *International Management. Strategic Opportunities and Cultural Challenges*, Boston, MA: Houghton Mifflin Company.
 - Meek, G.K., Roberts, C.B., & Gray, S.J. (1995), Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosures by US, UK and Continental European Multinational Corporations. *Journal of International Business Studies (Third Quarter)*, 555-572.
 - MERITUM Project (2002), Guidelines for Managing and Reporting on Intangibles-Intellectual Capital Report. Available at: www.zuloaga.urjees/innotec/tools/meritum.

- Mouritsen, J. & Bernard, M., (2004), Reporting on Intellectual Capital: Why What and How?, *Measuring Business Excellence*, Vol. 8, No. 1, PP. 46-54, Available at: www.som-cornfield.ac-uk/ 2004.
- Nevado, Domingo y López, Victor R. (2002), *El Capital Intelectual. Valoracion y et Evaluacion*, Pearson Educacion, Madrid.
- Nielsen, C. (2005), Modelling Transparency: A Research Note on Accepting a New Paradigm in Business Reporting Management Accounting Research Group Working Paper Series M-2005-003. http://www.hha.dk/afl/wp/man/m_2005_03.pdf. Last accessed on 31st August 2011.
- Nomen, Eusebi. (2005), *Valor Razonable de Los Activos Intangibles*, Deusto, Barcelona.
- Purushothaman, M., Tower, G., Hancock, P., & Taplin, R. (2000), Determinants of Corporate Social Reporting Practices of Listed Singapore Companies. *Pacific Accounting Review*, 12(2), 101-133.
- Ramnan, C. and Wilfried, G.A. (2004), Intellectual Capital Measurement Effectiveness, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 5, No. 3.
- Robert, F.M., & Walter, B.M. (1993), *Accounting, The Basis for Business Decisions*, McGraw-Hill, Inc.
- Rodov, I., & Leliaert, P. (2002), FIMIAM: Financial Method of Intangible Assets Measurement, *Journal of Intellectual Capital*, 3(3), 323-336.
- Ross, J., Ross, G., Dragonetti, N.C. & Edvinson, L. (2001), *Capital Intelectual: El Valor Intangible de la Empresa*. Buenos Aires, Argentina: Paidós Empresa.
- Seetharaman, A., Sooria, H. and Saravanan, A. (2002), Intellectual Capital Accounting and Reporting in the Knowledge Economy, *Journal of Intellectual Capital*, 3, PP. 128-148.
- Sheikh, J., M. (2004), Measuring and Reporting of Intellectual Capital Performance Analysis, *Journal of American Academy of Business*, Cambridge. Hollywood: Mar. Vol. 4.
- Stewart, T. (1997), *Intellectual Capital*, Nicolas Brealey Publishing, London.
- Stewart, T.A. (1998), *La Nueva Riqueza de Las Organizaciones: El Capital Intelectual*, Granica, Barcelona.
- Stewart, T.A. (1999), *Intellectual Capital, The New Wealth of Organizations*, New York: Double Way.
- Street, D.L., Gray, S.J., & Bryant, S.M. (1999), Acceptance and Observance of International Accounting Standards: An Empirical Study of Companies Claiming to Comply with IASs. *The International Journal of Accounting*, 34(1), 11-48.
- Sullivan, P. (2001), *Rentabilizar el Capital Intelectual*. Barcelona. Espana: Paidós Empresa.
- Sveiby, K. (2001), *The New Organization Wealth: Managing and Measuring Knowledge based Assets*, Berrett-Koehler, San Francisco.
- Sveiby, K. (2010), *Methods for Measuring Intangible Assets*. <http://www.sveiby.com/articles/IntangibleMethods.htm> (Last Accessed 23rd August 2010).

- Sveiby, K.E. (1997), The Intangible asset Monitor. *Journal of Human Resource Costing and Accounting*, 14(8), 365-373.
- Sveiby, K.E. (1997), *The New Organisational Wealth: Managing & Measuring Knowledge-Based Assets*. San Francisco: Berrett-Koehler Publishers.
- Tsai, C.-F., Lu, Y., David C. Yen. (2012), Determinants of Intangible Assets Value: The Data Mining Approach *Knowledge-Based Systems*, 31, 67-77.
- Upton, W.S., Jr. (2001), *Business and Financial Reporting – Challenges from the New Economy*. Financial Accounting Series: FASB.
- Wang, K.O.S., & Claiborne, M.C. (2008), Determinants and Consequences of Voluntary Disclosure in an Emerging Market: Evidence from China. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 17(1), 14-30.
- Williams, S.M. (2004), An International Investigation of Associations between Social Variables and the Amount of Disclosure on Information Technology and Communication Problems: The Case of Y2K. *The International Journal of Accounting*, 39, 71-92.